

الدكتور محمد البهي

1.50  
150

تَهافَتُ

الفكر المادي التاريخي

بين النظر والتطبيق



الناشر: مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - القاهرة

تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الثالثة

شوال ١٣٩٥ هـ  
أكتوبر ١٩٧٥ م

جميع الحقوق محفوظة

مطبعة التقدم  
٤٤ شارع المواردى  
تليفون : ٨٤١٤٢١

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الطبعة الثالثة

في تقديم هذه الطبعة الثالثة نؤثر أن ننقل رأى ذلك السياسي العالمى العجوز ، ذائع الصيت : « ونستون تشرشل » منذ أربعين عاما في « الثورة الماركسية » . وهو ذلك السياسي الذى تحالف في الحرب العالمية الثانية مع « الشيطان » ضد نظام الحكم الاشرأكي الوطنى فى ألمانيا . وقد كان نظاما يعادى « اليهودية العالمية » التى تتستر وراء النظامين اللذين يسودان العالم الآن : النظام الرأسمالى ، والآخر الشيوعى .

يقول :

- الشيوعية ليست مذهبا : إنها خطة لحملة عسكرية .
- والشيوعى ليس هو الذى يحمل بعض الآراء المعينة ، إنما هو ذلك المدرب صاحب المهارة العالية فى الوسائل للمدرسة — دراسة جيدة — لتنفيذ آرائه ، والحمل عليها . والتحليل للغضب والثورة درس فى كل مرحلة وفى كل جانب . كما درس كتاب التخريب للمد للإطاحة بكل مؤسسة قائمة . وطريقة التنفيذ ، كالإيمان جزء من العقيدة ذاتها .
- فأولا : المبادئ المحترمة فى الوقت من : الحرية ، والديمقراطية ، تكون موضع تومل ودعوات لتتخذ ملجأ للنظام الوضع ( وهو نظام الحكم الشيوعى ) .
- والخطابة الحرة ، والحق فى الاجتماع العام ، وكل صورة من صور الدعاية السياسية القانونية ، والحق الدستورى هى : للعرض والادعاء .
- وكل تحالف مع حركة شعبية يفكر فى الجنوح به نحو « اليسار » .
- وإنشاء حكم معتدل فى حريته أو فى اشتراكه هو الحجر الأول للحكم ، إذ ما يكاد يقوم هذا الحكم حتى يطاح به .

- والآلام والفاقة الناتجة عن الخلل والأخطاء يجب أن تستغل ..
- والاصطدامات — إن كان من الممكن أن يصحبها مفك الدماء — ترتب بين العملاء للحكومة الجديدة والشعب العامل . والأبطال يصنعون . والموتف المحزى للحكام يجب أن يقاب إلى منفعة وريح . والدعاية السلمية يمكن أن تكون غطاء للبغضاء والكراهية التي لم يعلن عنها من قبل بين الناس .
- وليس هناك إيمان يحتاج إلى الوفاء به مع غير الشيوعيين . وكل عمل خير ، أو توفيق ، أو تساهل ، أو تسامح ، في جانب الحكومات أو في جانب رجال السياسة .. يستغل وينتفع به لتخريبهم ، وإفقارهم ، وتدميرهم .
- وبعد ذلك : إذا أصبح الوقت ناضجاً ، واللحظة مواتية ( لتنفيذ المخطط الثوري الماركسي ) ، يجب أن تستخدم كل صورة من صوو العنف القاتل : من انقلاب للعامة . إلى الاغتيال الخاص في غير تحديد ، وفي غير وخز للضمير .
- والحصن يجب أن يقتحم تحت شعار الحرية والديمقراطية ، وفي الحال تقع جميع أجهزة القوة في أيدي الإخوة ( الماركسيين ) . وكل معارضة ، وكل الآراء المضادة يجب أن تخدم وتباد عن طريق الموت .
- والديمقراطية ليست إلا وسيلة لتستخدم ، كي تحطم بعد ذلك .
- والحرية ليست إلا أمراً عاطفياً عديم القيمة كلية ، لعالم المنطق .
- والحكم المطلق للكهانة ( فيما مضى ) التي اخذت نفسها طبقاً للمعتقدات التبعية التي عرفت وحفظت بالتكرار .. هذا الحكم يجب أن يفرض ( ثانية عن طريق الثورة الماركسية ) على الإنسانية إلى الأبد ، بدون تلطيف أو تخفيف .
- وكل هذا الذي يوجد في الكتب الأولية العامة ، وكتب بالدم كذلك في التاريخ لبعض الأمم القوية : هو هدف للشيوعي وإيمانه .

● ولكي نحدد مقدماً من هذا الخطر يجب أن نكون سابقين في التسلح. (١)

\* \* \*

وفي تقديم هذه الطبعة أيضاً نسجل : أن الجهاز السياسي للدعوة الماركسية في كل مجتمع أمتراكى بين المجتمعات العربية والإسلامية — بعد أن تمكن فيها — له حسامية هستيرية خاصة ضد ما يكتب تقدماً للماركسية باسم الإسلام : فعندما صدر هذا الكتيب : « تهافت الفكر المادى التاريخى » في يناير سنة ١٩٧٠ ، تمثلت هذه الحساسية في الحظر الفورى لدخوله إلى عواصم المجتمعات اليسارية في البلاد العربية ، وفى منع نشره كذلك عن طريق وسائل النشر المحلية ، وفى تتبع حظره ونشره حتى الآن ، عن طريق الأجهزة السرية للمباحث وأمن الدولة . مما يدل على أن الفكر الماركسى فى ذاته لا يقبل أن يسلط عليه ضوء النقد العلمى ، وهو يعمل فى هذه المجتمعات الآن — وفى هذه اللحظات — على أن يعيش أفراد المجتمع — وهم مغلوبون على أمرهم ، ومكروهون على معاشته فى فناءق — فى دوامة الصراع الذاتى من أجل لقمة العيش وحدها ، غير قادرين على امتداد حريتهم الفكرية فى إعادة تقييمه ، أو فى تعديل خطوطه ولو تعديلاً هامشياً ، فضلاً عن استطاعتهم التخلص منه والرجوع إلى إسلامهم . ومما يدل أيضاً على حرص القائمين على أمر هذه الدعوة الماركسية فى هذه المجتمعات اليسارية العربية : على أن يواصلوا خداع أنفسهم بالحماس لها ، طالما يصيبهم بسببها جأه ، وتصل إليهم منفعة مادية ، وإن لم يؤمنوا بها .

والله ولى التوفيق .

محمد البهى

مصر الجديدة : ذو القعدة ١٣٩٥

أكتوبر ١٩٧٥

(١) مجلة المنار عدد فبراير سنة ١٩٧١ ص : ١٩٥/١٩٦ .



# مقدمة

## الطبعة الأولى

\* في عالمنا العربي الإسلامي اليوم تحاول الوثنية المادية في قوة أن تدفع بالفكر المادى التاريخى — وهو الفكر الماركسى اللينينى أو الفكر البلشنى الشيوعى أو الاشتراكى — إلى الشباب العربى والمسلم باعتباره فكراً تقديمياً، وفكراً علمياً، وفكراً إنسانياً ، ودينياً يبشر بجنة الفرد على أرض البلاد العربية والإسلامية فى حاضر حياتهم ، تلك اللجنة التى وعد بها الإسلام المؤمنين فى الآخرة .

تدفع فى بلادنا العربية بعض الصحف ، والدوريات ، والرسائل ، والكتب ، ومحطات الإرسال المسموعة والمرئية ، باستمرار، وفى غير انقطاع، وفى غير ملل مما تكتب أو ترسل — وإن كان مكرراً وممجواً — بالفكر الماركسى البلشنى باسم الثورة العربية المعاصرة ، ولا تخجل بنسبته إلى العرب أو إلى المسلمين على أنه أصيل لبعض منهم ، وهو منقول وغريب فى نشأته وتطوره وتطبيقه عن البيئة العربية والإسلامية ، وهو فى الوقت نفسه مغلول ومفلس ومتهافت فى بيئته الأصلية . ولكن تروجه قراصنة الحكم فى القرن العشرين ، وعصابات العضلات وعباد الوثن المادى ، والحاقدون على قوة المسلمين فى دينهم ، وتكامل اقتصادهم، ومركز بلادهم فى عالم الإنسان على هذه الأرض ، وحضارتهم التى يتميزون فيها بالطابع الإنسانى والروحى وبالسبق والاستمرار فيها .

\* وهذه الرسالة — تهافت الفكر المادى التاريخى — التى تقدم لها تكشف فى إيجاز عن طريق المنهج الموضوعى ، والتقدم العلمى فى التطبيق الصناعى عن :

١ — مدى تخلف الفكر الماركسى اللينينى ، وعمله فى تجميد الفكر البشرى عن متابعة التطور الصناعى، والعلمى منذ بداية قرنا العشرين .

٢ -- ومدى إفلامه في تحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي .

٣ — ومدى بعده عن إيجاد مجتمع إنساني عديم الطبقات .

٤ — وأخيراً عن مدى نفاذه في الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استخدام الإرهاب

والتعذيب والتجويع والتشريد والإذلال والمهانة .

وتكشف : أنه يدعى « التقدمية » ولا صلة له بالتقدم في إنسانية الإنسان ،

ولا بالتقدم كذلك في التكنولوجيا والتطبيق الصناعي .

وأنه يدعى « العدالة الاجتماعية » و « الحرية الاجتماعية » و « القيادة الجماعية » وهو

يحقق الظلم بين أفراد المجتمع ، ويسلب الحرية في العمل والتفكير ، ويقوم لا على

ديكتاتورية البروليتاريا ، بل على ديكتاتورية الفرد ، والحزب ، والايديولوجية .

ويدعى أنه يحقق المجتمع الإنساني اللاطبقي ، وهو يخلق طبقة بدل طبقة ، وينقل

السيادة من مجموعة إلى أخرى ، ويبقى على عبودية الإنسان بعد أن يستضعف ، ويدفع

بالنفاق والاتهازية والمنفعة إلى أن تعتبر كصفقات للقيادة ، وبالديماغوجية والكذب

والاختلاق إلى أن تكون القوت اليومي للعامة .

ويحارب الدين في قدامته ، والكنيسة في تمجيدها للمسيح ، والبابوية في عصمتها .

وهو يضفي على الماركسية اللينينية قدامة الدين ، ويرى في الحزب الشيوعي تجسيدا

لأمينه العام ، وأن الأمانة العامة للحزب عصمة تفرض الطاعة في غير نزاع ولا قد

أو تعليق .

إنه ينادى بالفكر « المفتوح » وهو يمنع في غير رحمة ولا هوادة أن يطل المجتمع

الماركسي على الفكر الإنساني الآخر غير الماركسي ، عن أي طريق : من الصحف أو

الكتب أو محطات الإرسال . إنه يضع مجتمعه في سجن مظلم تحت الأرض ، ويحاول



أن يقتنع بالتوهم أو التصور أنه يعيش في السماء التي لا قيود على الحركة ولا على المتعة فيها . وفي الوقت نفسه يتهم القرآن « بالخرافة » ، وهو الذي سجل النقد الذي وجه من الله تعالى لرسوله عليه الصلاة والسلام في غير آية ، كما سجل اتهامات المعارضين له ووصفهم إياه بالسحر والجنون والكذب ، وغير ذلك ... مما من شأنه أن يعرضه لقلة الشأن في الإنسانية . أي الأمرين إذن هو خرافة ؟ أهو ذلك الذي يطلب القداسة والمعصية لزعيم الحزب ، أم هذا الذي يبقى على إنسانية رسوله في مستواها في الحكم والرأى ؟

يصف الإسلام - كدين - بأنه مخدر ، ويصف نفسه « بالعلمى » بينما يطلب القرآن من رسول الله عليه الصلاة والسلام أن يعلن في صراحة مدوية وباقية قوله :

« قل لا أقول لكم عندى خزائن الله »

« ولا أعلم الغيب »

« ولا أقول لكم إني ملك » (١) ... فينتج كل أسباب الخداع في الدعوة إلى دينه من الوعود : بوفرة المال ، أو بتأمين المستقبل عن طريق العلم بما يأتي به الغد القريب أو البعيد ، ومن ادعاء التميز عن مستوى الإنسان لشخصه مما يحقق له التبعية فضلا عن القداسة .

... في حين تعد الماركسية - في خداع مسافر - « بقد أفضل » لمجتمعها ، والغد لا يأتي إلا بزيادة الفقر والحرمان ، بحيث أصبح المجتمع الماركسى مجتمع : « المساكين » الذين لا يستطيعون بحال ما أن يفتخوا احتياجاتهم إلى الخدمات ، بعد نقص أجورهم عن أن تفي بها . هم لا يستطيعون تغطية هذه الاحتياجات بسبب ملكية الدولة لمصادر الإنتاج جميعها ثم بسبب الإبقاء في تطبيق النظام الماركسى في الحكم على جعل « العمل سلعة » تخضع لقانون العرض والطلب . وعرض العمل من أفراد المجتمع الماركسى أكثر

من حاجة الدولة إلى العمل . ومن أجل ذلك بقي أجر العامل منخفضاً بحيث لا يفي بما يحتاجه ، كما كان على عهد الرق والعبودية في ظل النظام الرأسمالي أو في ظل الاستقرابية القيصرية أو الملكية .

أيّ الطرفين هو مخدر؟ وأيّ الطرفين هو على الآن؟ أهذا الذي يحول دون إغراء التابعين بالعود؟ أم ذلك الذي يكيّل الوعود جزافاً ويستمر فيها، رغم الواقع المرير الذي يأتي به الغد مؤكداً كذب هذه الوعود في غير ريب؟

وقد ضرب القرآن الكريم مثلاً يمكن أن يضرب لذلك الذي يعيش في مجتمع ماركسي لينيني، والآخري الذي يؤمن بالإسلام: رسالة الله، إذ يقول:

« وضرب الله مثلاً رجلين :

« أحدهما أبكم ،

« لا يقدر على شيء وهو كَلٌّ على مولاه ، أينما يوجهه لا يأت بنجير ،

« هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم ؟ » .<sup>(١)</sup>

... أليس الفرد في المجتمع الماركسي البلشفي أو الشيوعي والاشتراكي أبكم

لا يستطيع النقد ولا التعبير عن الرأى في حرية؟

... وأليس هو مجهد الطاقات؟ أو أليس هو متواكلاً لا يسخر قدرته بحيث يبدو

كأنه عاجز؟

... وأليس هو كلاً وعبئاً حينئذ على الدولة التي هي ربه ومسيده؟

... وأليس هو لا يأت بنجير أينما يوجهه ، لأنه غير حر وغير صاحب مشيئة ،

ومكره إكراهاً مباشراً أو غير مباشر على ما يوجه إليه من عمل؟

---

(١) سورة النحل . ٧٦ .

... وأليس المؤمن بالله الذي ساد بإيمانه على شهوته وهواه يملك العدل لنفسه وغيره قولاً وأمرأً وفعلًا وتنفيذاً؟

... وأليست ميادته على هواه بعيداً عن اتجاهه في الصراط السوى، وهو صراط الهداية إلى الإنسانية في تقديرها وتفكيرها وسلوكها؟

صدق الله العظيم

وألم شبابنا التوفيق والتمييز بين الضلال والحق، والخداع واليقين.

الدكتور محمد البهي

مصر الجديدة في شوال سنة ١٣٨٩ هـ  
يناير سنة ١٩٧٠ م



## خرافة الفكر المادى

الفكر المادى التاريخى ، تعود أهميته فى وقتنا المعاصر إلى فلسفة كارل ماركس التى أسس عليها « حتمياته » فى التغيير الاجتماعى . وكذلك « التبشير » بالحكومية العالمية العالمية ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ، وبالمجتمع الإنسانى عديم الطبقات ، وبالدولة التى لا تعرف « رجل الشرطة » والبوليس ...

وتعود فلسفته إلى الفكر المادى التاريخى ؛ لأنها تستخدم تاريخ المجتمع البشرى — كما يدعى — فى علاقة هذا المجتمع بالاقتصاد فيه ( المادة ) ، وتقنن تبعاً لذلك قوانين اجتماعية تخضع لها المجتمع فى مستقبله وتطوره .

وتستخلص من علاقة المجتمع بالاقتصاد أو بالمادة :

- أن الاقتصاد — أو المادة — هو العامل المحرك والأصيل للمجتمع فى تغييره .
- وللأفراد فى تطوّرهم الفعلى .
- وفى التأثير فى مجرى حياتهم .

● وتأخذ من أحداث التاريخ فى ماضيه دليلاً على هذا الربط بين التغيير الاجتماعى والوضع الاقتصادى ، ومصدراً أيضاً للتنبؤ — أو للحتمية كما يذكر ماركس — بما سيكون عليه المجتمع الإنسانى فى غده ، تبعاً للتغيير الاقتصادى .

فطالما كان هناك فى الماضى مجتمع يملك مصادر الثروة فيه شخص واحد ، هو الملك المطلق ، ثم تحولت إلى ملاك عديدين هم أصحاب الإقطاع فى الأراضى الزراعية الذين يكوّنون مجتمع الإقطاع ، ثم تحول مجتمع هؤلاء إلى مجتمع أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة ...

فلا بد أن يتحول مجتمع أصحاب رؤوس الأموال أو المجتمع الرأسمالى إلى مجتمع آخر يغيره تماماً ، وهو مجتمع عمال الصناعات .

إذ السبب فى تحول المجتمع هو مبدأ « النقيض » أى وجود « تناقض » بين الشيء وتقيضه ، وهذا يدعو حتماً إلى انتقال هذا الشيء إلى تقيضه .

... فمجتمع الملك المطلق كان ومعه تقيضه : وهو الآخرون الذين لا يملكون شيئاً مما يملك ، فتحول إلى مجتمع هؤلاء الآخرين المعدمين بسبب العداة بين النقيضين والصراع بين الطرفين .

... ومجتمع الإقطاع الزراعى كان ومعه ضده : وهو المستأجرون للأراضى ولا يملكونها ، فتحول إلى مجتمع هؤلاء المستأجرين ، بعد أن انتقل أولئك إلى تأسيس المجتمع الصناعى أو الرأسمالى . والتحول من الإقطاعيين إلى المستأجرين كان بفعل « النقيض » وعن طريق الصراع بين طرفيه .

... ومجتمع الرأسمالية موجود الآن ومعه ضده وهو : عمال المصانع والمؤسسات المالية . ولا بد أن يتحول من أولئك إلى هؤلاء بفعل « النقيض » والصراع بين طرفيه كذلك .

ولكن ماذا تنتهى إليه فلسفة ماركس فى هذا « التنبؤ » - أو فى هذه الحتمية - لو خرج التقابل بين أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة وعمال المصانع ، على أن يكون تقابل « نقيض » ؟ وخرجت العلاقة بين الطرفين من أصحاب المصانع والعمال عن أن تكون علاقة « صراع » ؟ وذلك بفضل الرعايات الاجتماعية العديدة التى توفرها الصناعة فى القرن العشرين لعمال المصانع ، بحيث يكاد يصبح الوضع بين الطرفين مشاركة ومقاسمة فى الملك والأرباح ؟

وأيضاً ماذا تنتهى إليه فلسفة ماركس فى هذا « التنبؤ » - أو فى هذه الحتمية -

لو خفت الحاجة بفضل التقدم التكنولوجي في القرن العشرين إلى العامل اليدوي في الصناعة ، بحيث لا يصبح هذا العامل طرفاً في « تقيض » أو شبه تقيض ؟

هل يتحتم عندئذ أن يبشر المستقبل ؟

وبحكومة عمالية ( يدوية ) عالمية ؟

وبديكتاتورية الطبقة العاملة ؟

أم أن الأمر يصبح عندئذ أمر « البرجوازيين » والمتقنين ، وليس أمر العمال على الإطلاق ؟





# الدعوة إلى «النقدية» مجموع بالتطور التكنولوجي والاجتماعي الى القرن التاسع عشر

## وضع المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر

تكس المال في ايدي قلة من الافراد :

لكي نفهم فلسفة ماركس وصديقه إنجلز — وكذلك من بعدها لينين — يجب أن نرسم الإطار للمجتمع الأوربي في دول غرب أوروبا؛ لأن هذه الدول كانت صاحبة المجتمع الصناعي وذات التقدم العلي في ذلك الوقت ، بينما شرق أوروبا بما فيه روسيا القيصرية كانت دولاً متخلفة تعيش على الإنتاج الزراعي وحده بالوسيلة البدائية .

أما دول آسيا وأفريقيا فكانت تقريباً كلها بلاداً مستعمرة، وجه المجتمع الصناعي الغربي ما فيها من إمكانيات وطاقات في الثروة الاقتصادية ، وفي القوة البشرية لصالح الصناعة الأوربية كمصادر للخامات الأولية، وكأسواق لاستهلاك المصنوعات الغربية .

وكان يقوم توجيه المجتمع الصناعي الغربي — بدفع من أصحاب المصانع ، وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في التجارة ، لهذه البلاد لكي تبقى مستعمرات للصناعة الأوربية — على السلطة العسكرية التي تباشر ميامة هذه البلاد ، وعلى التخطيط والتنفيذ لمشروعات في جوانب الحياة لسكانها ، تلحقها بالتبعية لأوروبا الغربية .

والتقدم في الصناعة الغربية — بجانب الإصلاح الديني — كان السبب الرئيسي في

الاستعمار الأوربي لأفريقيا وآسيا ، كما كان تخلف روسيا<sup>(١)</sup> القيصريّة — وليس تعفنها أو تخلفها بخلق المستوى الفاضل في المسيحيّة — هو الذي أقمدها وجعلها عاجزة عن الإسهام في الاستعمار الأفريقي والآسيوي على نحو دول شرق أوروبا في البلقان . ومع ذلك اشتبكت في حروب مع تركيا واستولت على بلاد القرم . ثم بعد الثورة الحمراء استولت روسيا البلشفية في سنة ١٩٢٢ على بقية بلاد القوقاز .

وعن طريق هذا الاستعمار أقيم جسر بين بلاد المجتمع الصناعي — أو الثورة الصناعية — وبين بلاد أفريقيا وآسيا ، تنقل عبره من أفريقيا وآسيا إلى أوروبا الغربية ثروة المواد الخام ، والمجهود البشري الشاق في استنفاده للطاقات الإنسانية ، والرخيص في تقييمه وتكلفته ، وهو مجهود المواطنين في هاتين القارتين لإنتاج هذه المواد وإعدادها للشحن والنقل .

وعلى امتداد سنوات الاستعمار الغربي لأفريقيا وآسيا — ومعظم بلاد القارتين للمسلمين — تكدمت ثروة القارتين الاقتصادية في أوروبا ، بينما شغل فراغها فيها الفقر والحرمان والمرض ، بجانب أمية التخلف عن حضارة الماضي فيها ؛ وعن وعى النهضة الأوربية وأهدافها . وكانت هناك فجوة بين أوروبا من جانب ، وبين القارتين الأفريقية والآسيوية من جانب آخر ؛ وهي فجوة الرخاء الاقتصادي من جانب ؛ والشقاء

---

١ — أمر « لينين » باحتلال بلاد القوقاز ، وتحويلها إلى اتحاد بروسيا ، ضمن ما يسمى بالاتحاد السوفيتي — أي اتحاد القوى العاملة للثلاثة ، : للعالم والفلاحون والجنود — وهي البلاد الإسلامية التي تقع شمال آسيا وفي الجنوب من حدود البلاد التي ضمت إلى روسيا القيصريّة قبل ذلك ، وهي بلاد القرم من بلاد المسلمين على البحر الأسود ، وبلاد القوقاز هي بلاد البترول والمعادن ، بينما القرم بلاد الغلال والحاصلات الزراعية .

من جانب آخر في سبيل لقمة العيش ، كما كانت فجوة الوعي السياسى من جانب. والتخلف في إدراك المجتمع وأهدافه من جانب آخر .

وعندما نقل اقتصاد القارتين إلى أوروبا.. تكسب في- واقع الأمر- في أيدي رجال الصناعة في البلاد الغربية فيها ، وكذلك في أيدي رجال المال والتجارة الذين توسعوا في الأعمال التجارية والمالية ، وزادت ثرواتهم عن طريق الوساطة في الصناعة مواء في تجارة مصنوعاتها وجلب المواد الخام إليها ، أو في الإفراض لتوسيع المصانع وزيادة قدرتها على الإنتاج .

ورجال الصناعة في البلاد الغربية كلما زادت ثرواتهم كلما قل عددهم عن طريق المنافسة فيما بينهم ، والعامل القرى في المنافسة :

- زيادة كمية الإنتاج ،
- مع جودة النوع ،
- وخص تكلفة المصنع .

ودخول « الآلة » في عهد ما يسمى بالثورة الصناعية- منذ نهاية القرن الثامن عشر في إنجلترا أولاً ، ثم في بقية أوروبا الغربية بعد ذلك - جعل منافسة العمل اليدوى في الصناعة - كالمغازل اليدوية - وحرف التجارة والحداة التى تقوم على الجهود اليدوى معدومة تماماً ، وشل الإنتاج اليدوى في مواجهة الطاقة الكبيرة لمصنع الآلة ، وتحول العمال اليدويون - وقد كانوا ملاكاً في مصانهم الصغيرة من قبل - إلى أجراء لدى أصحاب الصناعة الآلية الكبيرة .

وفياً بين المصانع الآلية كان المصنع الكبير فيها بطاقته الوامعة في الاتاج أقل تكلفة منه في المصنع الأصغر ، ولذا لم يستطع المصنع الآلى الصغير أن يستمر طويلاً

في مواجهة المصنع الكبير ، وآثر صاحبه بسبب قوة المنافسة وضررها عليه أن ينضم إلى المصنع الكبير ويدخل في حمايته ؛ وتكوّنت بذلك الشركات المساهمة الكبيرة . وهكذا أيضاً بين الشركات المساهمة الكبيرة كانت المنافسة في رخص تكلفة الإنتاج . ولكن هذه المرة ليست عن طريق كثرة الإنتاج — بجانب جودته — ولكن عن طريق تخفيف التكلفة خارج المصنع : سواء في شراء المواد الخام ، أو في تسويق مصنوعات المصنع في الأسواق المحلية أو الخارجية . والعامل الأماسي الآن في التكلفة هو :

- النقل ،
- وضمان عدم التلف للسلع ،
- وفائدة القروض التي يقترضها المصنع أو الوسيط بين المصنع والأسواق ، وهو التاجر .

فكلما كانت أجور النقل ، وفائدة القرض أقل ، وكلما كان الخطر الناشئ عن تلف السلع المصنعة أو الخام في نطاق ضيق أو منعماً تماماً ... كلما كانت التكلفة أقل ، وبالتالي كلما كانت المنافسة أقوى للصناعة التي قلّت تكلفتها عن هذا الطريق .

ولأجل التضييق في نفقات التكلفة في الصناعة وزيادة قدرتها تبعاً لذلك على المنافسة ، أتحدت بعض الشركات الصناعية المساهمة واندجحت في بعضها ، وكونت لها شركات مالية يقتطع رأس مالها من أرباح الصناعة ، على أن تباشر خدمات النقل أو التأمين على السلع ، أو القرض لتسويقها .

وأصبحت هذه الشركات داخل إطار الصناعة . ثم في تطور العمل فيها أصبحت نوعية ، وتقوم بخدمات لغير المساهمين فيها : فأصبح منها البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات السكك الحديدية والسفن والبريد ووسائل النقل الأخرى .

والشركات الصناعية التي أصبحت خدماتها الخارجية ذاتية : من نقل وتأمين ، وقروض ، طفت في منافستها على بعض الشركات الأخرى ، وعظم أثرها في الإنتاج وفي الأسواق المحلية وفيما وراء البحار . والبعض منها امتد نفوذه إلى « الاحتكار » : إما في نوع من الإنتاج أو في تجارة سلعة معينة من السلع الأولية ، أو في بعض الخدمات الخاصة كالنقل والتأمين .

وتبعاً لهذا التمرکز : أصبح رأس مال الصناعة — ويقع غالباً رأس مال التجارة ، ورأس مال الخدمات المالية — في يد قلة من أصحاب رؤوس الأموال . وبالتالي تجمعت لديهم الأرباح الواسعة من استثمار القارتين الأفريقية والآسيوية ، وتسخير المواطنين فيهما في خدمة الصناعة الأوروبية الغربية .

وأصبح هناك في أوروبا الغربية — ثراء فاحش يتصرف فيه عدد قليل من الأثرياء .

كما نشأت حضارة غربية مادية في المدن والمرافق التي تساعد الإنسان الأوربي — صاحب الثراء — على الاستمتاع بالحياة المادية في صورها المختلفة .

**ازدياد فقر الملايين وحرمانهم :**

وعند هذه القلة من أصحاب رؤوس الأموال في الصناعة الغربية وقف مد الثراء الفاحش ، سواء أكان من الأرباح المباشرة أو غير المباشرة ، كما وقف عليها الاستمتاع بترف الحياة المادية .

وكما قوى تيار هذا المد للثروة البشرية — إذ ذاك — في اتجاهه للتكدس تحت أقدام هذه القلة في عددها من أصحاب رؤوس الأموال الصناعية ، كلما زاد نفوذها في السيادة الدولية وفي توجيه الفكر والتعليم ، وكلما ازداد من عدام فاقة وحرماناً ، وضعفاً في رعاية صحتهم وأحوالهم الاجتماعية .

وكان عمال المصانع أقرب الآخرين ، ممن عدا أصحاب رؤوس الأموال ، إلى الإحساس بالوضع المزيج المتناقض الناشئ عن تكس الأرباح في أيدي قلة من الأفراد وهو :

● وضع الثراء الواسع والترف الذي هو العيث بعينه في جانب ..

● والحرمان وقد الرعاية الاجتماعية والاعتبار البشري في جانب آخر .

وكانوا في حرمانهم وضيق عيشهم وقلة الاكثراث بشأنهم — مع ما لهم من مجهود يذكر ولا ينكر في أرباح المصانع المباشرة وغير المباشرة — يرون الدنيا في بهجتها لدى أصحاب المصانع ، ويتطلعون إلى المال وهو يسيل بين أيديهم ، دون أن يحركهم الضمير للضيق والإهمال والشقاء عند غيرهم .

ولا شك أن طبيعة الإنسان مهما امتسكت فإنها تملك من « الحقد » وهي في ضعفها ما يمكن أن يهز القوى الذي يقهرها على قبول الضعف والضم . وبالأخص إذا كان صاحب هذه الطبيعة يوماً من الأيام في « منزلة مماثلة » لمن يحمله اليوم على الذل والهوان .

فقد كان هؤلاء العمال الجيل الأول من أجيال الثورة الصناعية في الكثير الغالب من « الحرفيين » و « المهنيين » في الصناعة من مرحلتها الأولى قبل الثورة الصناعية الذين يملكون مصانع صغيرة ، وكانت الأجيال التالية لهم تمثل أبناءهم وأحفادهم الذين كانوا على علم بماضى آباءهم وأجدادهم من جانب ، وعلى علم كذلك بمحاضر هؤلاء الأثرياء القلة ، وكيف اقتنوا الثروات وحسوها عن غيرهم .

والطبيعة البشرية إذا حققت ، وساند حقدتها الاعتقاد على العضلات في العمل كانت أقرب إلى الانفجار والثورة من أية طبيعة أخرى تجدد في عملها العقلي متنفساً للحقد إذا ضغط عليها يوماً ما :

(١) كانت الأمية تسود عمال المصانع ..

(ب) وكانت عضلاتهم هي السبيل إلى العمل .  
(ج) وكانت أجورهم أقل بكثير من حاجة أسرهم .  
(د) وكانت المشقة لازمة لهم في تنقلاتهم وفي مسلكهم وفي عملهم على  
السواء .

(هـ) وكانوا لا يرون في الحياة اليومية إلا ظلام اليأس والفاقة .  
ومع ذلك كانوا يقيمون كما يقيم الرقيق ، ومن لا اعتبار له من البشر .  
... وهكذا كانت نتائج الثورة الصناعية وقيام الرأسمالية الغربية :  
١ - استعماراً لبلاد آمنة مطمئنة ، وحرمانها من ثروتها الطبيعية ، وبخس الجهود  
البشرى لأبنائها المواطنين فيها .

٢ - وإرهاقاً لعمال في المصانع حرموها نعمة الاقتناء ، بعد حرمانهم من نعمة التعليم  
كما حرموها يسر العيش ومنتعة الحياة الإنسانية .

٣ - وتكديساً بين أيدي قلة من الأفراد لثروات لا تنتهي - هي في واقع  
الأمر اغتصاب لما تملكه الملايين الأخرى من أموال وطاقات - وترفاً لعدد محدود  
من الناس : هو العبث ، أو هو الكفر بنعمة الله .

٤ - وتمكناً من سلطة الحكم في المجتمع ، ومن توجيه سياسته لضمان بقاء العامل  
في وضعه الاجتماعي ، وبقاء البلاد الأفريقية والآسيوية - فيما وراء البحار - مستعمرات  
للمواد الخام بأمان زهيدة ، وللطاقات البشرية الرخيصة في نفقاتها .

ووصلت « الرأسمالية الصناعية » في الغرب إلى ذروتها في الآثار والنتائج ، وهي  
آثار ونتائج كلها سلبية على البشرية ، حتى ما كان منها أرباحاً طائلة لأصحاب رؤوس  
الأموال القليلين - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

### دعوة كارل ماركس :

وهنا كان كارل ماركس قد نفذ بتفكيره الى هذا المشكل وأخذ يقيم ظواهره ، واعتبره مشكلاً إنسانياً ، ولكن دخل بالإنسان مجال التقييم المادى ، كما دخل بالسلع المصنعة وغير المصنعة مواء بسواء هذا المجال المادى كذلك :

قيم تكاليف السلعة ورمحها .. وجعل الإنسان العامل الجزء الأكبر فى حصيله القيمة المادية. وخرج بنتيجة : أن عامل المصنع مستغل من صاحب رأس المال فى الصناعة ، وأبرز فى إطار الفكر والفلسفة حدود هذا الاستغلال .

ورأى أن حل المشكلة يجب أن يكون :

( أ ) فى مزيد من إثارة حتمت العمال على أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة .

(ب) وفى دعوتهم إلى تكبيدهم الخسائر وإلحاق الضرر بأموالهم ، ومصانهم عن طريق الإضراب عن العمل ، أو التخريب فى آلات المصانع ، أو فى تبديد السلع المصنوعة أو اخنام على السواء ، تعجيلاً بحملهم على ترك مصانهم ومقووط النظام .

(ج) وفى الدعوة إلى الانقلاب والإطاحة بأصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة وبالنظام السياسى فى الحكم الذى يحميهم ويحمى استغلالهم ، وهو النظام الذى يسمى النظام الديمقراطى أو المباشرة الحرة .

والدعوة إلى الانقلاب يجب — فى نظر ماركس — أن تكون عالمية ، أى لا تقتصر على مجتمع رأسمالى دون مجتمع آخر . وإنما يكون الانقلاب هو هدف عمال المصانع أينما وجدت المصانع ، وأينما وجد أصحاب رؤوس أموال ونظام حر يساعد على بقاء الانحراف والاستغلال .

( د ) ثم ألحق الفلاحين بعمال المصانع ، وطلب إليهم جميعاً التعاون فى إنجاح الانقلاب :



الفلاحون ضد أصحاب المزارع الكبيرة ( أصحاب الاقطاع ) . والعمال في المصانع ضد أصحاب رؤوس الأموال . ولكي يبقى أثر العمال في الثورة العالمية نصح بتأليف النقابات واتحاد النقابات .

( هـ ) ولكي لا يمود الأمر — في حال نجاح الانقلاب العمالي العالمي — إلى نظام الاقطاع أو نظام رأس المال من جديد : شدد الدعوة إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة في الحكم ، وأباح لها كل الوسائل التي تمكنها من القبض على زمام الحكم : من الإرهاب ، وكبت الحريات الفردية ، والاعتقال ، والدفع إلى مسكرات العمل والنفي من مكان إلى آخر ، وغيرها من وسائل إجرامية أخرى مثل : إلغاء الملكية الفردية ، وتقنين روابط الأسرة والعصبية والقبلية ، وإبعاد المثقفين عن تولى مرأى كرسى حساسة في الإدارة والسلطة ، وبذلك لا تبقى قوة في المجتمع تحاول اقتضاضاً على حكم الطبقة العاملة .

( و ) أما الأخلاق ، وأما الدين ، وأما القانون ، فيجب عدم احترامها وعدم رعايتها : بل يجب محاربتها المحافظة على ديكتاتورية الطبقة العاملة : إذ يدعى أن « الأخلاق والدين والقانون » من صنع المثقفين لمساندة نظام الإقطاع والنظام الرأسمالي . ثم يقول إنها قد كانت قائمة على عهد الاستغلال للطبقة العاملة ولم تحل — كما يقول — دون وقوع الاستغلال والظلم فيه للعمال ؛ ولذا لا تصحح أن تكون منذاً لحكم الطبقة العاملة وديكتاتوريتها في هذا الحكم . وهو يعلم جيداً أن الدين قد تأثيره في أوروبا منذ أن أصبحت الكنيسة دولة ذات سلطة تمارسها في مواجهة الدولة وفي خصومة منها . كما يعلم أن الذي مهد لفكره المادى التاريخي هو الثورة الفرنسية من القرن الثامن عشر ، وما أثمرته من فلسفات ضد الدين وضد الكنيسة ، وعندما حان عهده — أى ماركس — انتهت فاعلية الدين المسيحي في المجتمع ، وبقيت ممارسته طقوساً ومراسيم .

وإذن يقوم حل ماركس لمشكلة الظلم في تشغيل العمال ، وعدم رعاية حقوقهم من جانب أصحاب رؤوس الأموال على ما يلي :

أولاً : على تعمييق الحقد في نفوس العمال .

وثانياً : على دفعهم إلى الانتقام من أصحاب رؤوس الأموال ، ومن يساندوهم من المثقفين ، وكذلك من رجال الدين ، والدين نفسه والمقاييس الأخلاقية والقوانين المدنية التي كانت تسود المجتمع الإنساني ، وعدم مهادتهم إطلاقاً في الانتقام وفي وسائله .

ولكى يصب كارل ماركس مشكل العمال مع أصحاب رؤوس الأموال في المصانع ، والرأى الذى يراه حله — على نحو ما نلخص الآن — في إطار من الفكر الفلسفى : . . .  
عد إلى تبرير « الانقلاب » والثورة ضد النظام الرأسمالى بما يسميه « الاشتراكية العلمية » أو بتلك المقوانين الاجتماعية التي يعتقد أن المادية « الاقتصادية » التاريخية تجتمها .

وما تجتمه هذه المادية التاريخية — في نظره — هو صيرورة المجتمع البشرى يوماً ما قريباً أم بعيداً إلى مجتمع عمالى تسقط فيه الرأسمالية الصناعية ، كما أسقطت هذه سيطرة الإقطاع الزراعى قبلها ، أى أنه بسبب الصراع الذى يزكيه الحقد وبواعث الانتقام بين أصحاب رؤوس الأموال في الصناعة من جهة ، والعمال العاملين فيها من جهة أخرى ، سينقلب هؤلاء على أولئك . وبذلك ينتهى الصراع ويصبح المجتمع البشرى مجتمعاً عمالياً عالمياً لا طبقية فيه . ومن أجل بقائه عمالياً يجب أن يكون الحكم ديكتاتورياً للطبقة العمالية وحدها .

والنبتو بسيادة عمال المصانع على أصحاب رؤوس الأموال فيها : يحاول كارل ماركس أن يخضه لمبدأ « النقيض » عند هيجل يمد أن يجمل « المجتمع » الإنسانى مكاناً لتطبيقه . على خلاف ما يملك هيجل من قبل ، وأيضاً على خلاف ما يملك « فُيرباخ » بعده في مجال التطبيق .

ومفاد استخدام مبدأ « النقيض » : أن كل شىء في الوجود ينطوى على ذاته وتقيضه

مما . ومن الصراع بين الذات وتقيضها ينشأ أمر آخر غيرها يجمعها . . وهذا للنشأ بدوره ينطوى على الذات وتقيضها ، والصراع بينهما ينشأ أمر ثالث غيرها يجمعها :

وهكذا :

صراع مستمر ،

وتجدد للأمور مستمر .

وبتطبيق هذا المبدأ في المجتمع الإنساني — وفي دائرة الاقتصاد فيه — يلاحظ ، كما يقول ماركس — أن مرحلة ما قبل الصناعة ورؤوس الأموال فيها ، كانت الزراعة وأصحاب الأراضي الزراعية الشائعة .

ومن الصراع بين أصحاب الأراضي الزراعية والفلاحين فيها ، هجرها أصحابها إلى المصانع .

وهنا أيضاً في المصانع : الصراع حتى بين أصحاب رؤوس الأموال فيها والعمال الذين يقومون بالإنتاج فيها . وعن هذا الصراع لا بد أن يهجر أصحاب المصانع مصانعهم ويستولوا عليها عمالها .

وهذه هي البشارة الكبرى للعمال في القرن التاسع عشر ، والمنطق نفسه ويصدر القول؛ للتحول الحتمي للمجتمع — كما يعتقد — نحو العالمية العالمية .

ويطلق على هذه « البشارة » « تقدمية » وعلى ، المصدق بها أو المبشر بها تقديمياً ، وغير رجعي !!

والسؤال الذي يجب أن يسأل هنا :

(١) أكان انتقال أصحاب المزارع الكبيرة إلى مجال الصناعة باختيارهم وبسبب الربح الجزى فيها ؟ أم كان تحت ضغط الفلاحين الزراعيين ؟

(ب) وإذا قدر وتحول أربط المصانع عن استغلالهم المححف للعمال في المصانع — كما وقع في القرن العشرين في المجتمعات الرأسمالية الغربية — وقاسموا العمال الأرباح قسمة مجزية ، وسامحوا بنصيب وافر من أرباح الصناعة والتجارة ، ومؤسسات المال في إقامة المساكن الصحية للعمال ، وإنشاء الخدمات العامة لهم : كالمدارس والمستشفيات وأما كن العبادة ، والترف ، والنواحي الرياضية ، والطرق ووسائل النقل إلى المصنع ومنه . . . فهل يكون هناك أيضاً مجال للصراع بين الطرفين ؟ وهل يكون الصراع أمراً محتماً : لأن هناك من يملك وهناك من لا يملك ، وهذا تقيض ذلك ؟؟

فلا بد أن يكون صراع ، ولا بد أن يغني أحد الطرفين ويبقى الطرف الآخر عملاقاً ، وليكن العمال دون أصحاب رؤوس الأموال ؟

وعلى أية حال كما أراد ماركس أن يبرر زيادة « للمقد » وإثارة « الانتقام » بين العمال — وهاتان الصفتان تسمى الأديان وكل الفلسفات الإنسانية إلى إضماهما أو إلى كبتهما في الإنسان ، ليحل الصفاء والتعاون محلها في المجتمع — تبريراً فلسفياً . . . أراد أن يغير فلسفة « هيجل » عن طريق مبدأ « التقيض » على أن تكون هي ذلك المبرر الفلسفي لحض العمال على امتعجال « البشارة » وتحقيق « التقدمة » في قيام العمالية العالمية وديكتاتورية الطبقة العاملة ، بالثورة والانتقال الدموي .

وخيل لماركس في « حتميته التاريخية » وفي « قوانينها الاجتماعية » وفي « اشتراكيته العالمية » أن :

العامل سيظل في وضعه الثقافي والاجتماعي :

وهو العامل اليدوي والعضلي .

وهو الإنسان الممتدى عليه في الاستغلال .

وهو المظلوم والمحروم والكادح .

كما خيل إليه أيضاً أن : مبدأ « التطور » وهو قانون آخر — شاد به ماركس وقلد فيه « دارون » واستخدمه في الترغيب فيما يأتى به الغد من مجتمع عمالي عالمي — ميزيد من جاذبية المجتمع المرتقب ، وطبقاً لقانون التطور .

كل جديد طارئ هو أفضل مما سبقه .

ألم يكن الإنسان في أصل تطبيق التطور عند « دارون » أفضل من القرود الذي نشأ عنه ؟

فلماذا إذاً تخيل أن التطور سينقل العامل إلى مجال الحكم والسلطة ؟ وأنه سينقله كذلك من مجال العضل إلى مجال الذهن ؟

وهل ثبت عنده تصوره في أن التقدم العلمي الذي نشأ عنه عصر الثورة الصناعية، سيظل كما حدث بحيث لا يتأتى عصر آخر ، يصبح فيه العامل اليدوي غير ذي موضوع ؛ لأن الحاجة الماسة تدعو من جديد إلى عامل من صنف آخر ، وهو العامل الفني المثقف ؟

لقد خيل إلى كارل ماركس : أن القرن التاسع عشر :

باستثماره ،

وبظلمه في استغلال المال ،

وبشورته الصناعية . . . سوف لا يخلفه القرن العشرون وقد زال فيه الاستثمار ، انحسر فيه ظلم استغلال المال ، وحدثت فيه الثورة التكنولوجية التي كادت أن تلغى الصناعة وفي مجالات عديدة أخرى العمل اليدوي ، وجعلت الآلة مكان الإنسان أصبح العامل هو ذلك الذي يحرك أزرار الكهرباء من على كرسية في غرفة مكيفة ، وليس ذلك الذي يحمل على ظهره أثقالاً مما يكال ويوزن ، وفي صدره أنفاس الخمد على رب عمله ، وفي يديه أمارات الكد والكسح ، وفي أسرته المهموم ، وهي هموم لمرس والمذلة له ولأولاده .

إن التقدم الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الصناعي في الغرب في القرن العشرين — وبالأخص منذ بداية النصف الثاني منه — قلل كثيراً من الفجوة في العيش ، والمنفعة بالحياة والنظرة إلى الإنسان التي ساءت على عهد فلسفة ماركس :

زيادة الأجور والخدمات العامة المنتزعة ، وتحديد ساعات العمل اليومي والأسبوعي والإجازات السنوية ، والتأمين ضد العجز والشيخوخة ، وفرص التعليم في المراحل المختلفة التي تهيأ لآبناء العمال في المصانع وغيرها .. تكاد تجعل المصنع شركة بين العامل وصاحبه ، وليس بينهما فارق إلا أن أحدهما يستخدم كل طاقاته في الإدارة والثاني يستثمرها في الإنتاج .

والنظام المبدع في الصناعة اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية — وهو نظام يجعل العامل شريكاً فعلياً في المصنع بعد تقاعده عن طريق توظيف بعض مدخرات الشركة له في شراء حصة من الأسهم له ، تدر عليه من الربح مقدار ما كان يتقاضاه وهو في العمل — تجعل العامل هو الحذب على نشاط الإنتاج ، وهو الحارس على آلات المصنع ، وهو الأمين على مال الشركة ، وهو الدافع لها في السبق في المنافسة .

وهو وضع للعامل في النصف الثاني من القرن العشرين يختلف تماماً عن وضعه في القرن التاسع عشر ، على عهد كارل ماركس .

كيف ينشأ الآن الصراع ؟

وكيف يتكون من قبله الحقد على صاحب المصنع ؟

وكيف يطالب العامل الآن بالانقلاب والتخريب ؟

وكيف تتحقق « التقدمية » بقيام الحكومة العالمية العمالية ، وديكتاتورية

الطبقة العاملة ؟

إن التقدم التكنولوجي منذ الحرب العالمية الثانية كاد لا يدع لشقاء الإنسان بكده في العمل وباستهلاك طاقاته البدنية مكاناً، وأخذ يضع الإنسان اليوم في وضع صاحب الحركة بعقله قبل قدميه ، وبتفكيره وعلمه وفنه قبل يده وماعده .

كيف يسيطر الإنسان الآن على أجواء الفضاء؟ وعلى قاع البحار والمحيطات ؟ وكيف يطوى آلاف الأميال في دقائق أو ثوان ، في خدمة العلم أو في مواجهة القتال ؟

هل يدير الإنسان الصواريخ العابرة للقارات ، ومفن الفضاء ، والطائرات النفاثة وأقمار الاتصالات الصناعية بمضلاته ؟ أم هي « الآلية » والتقدم التكنولوجي ، وتفهم العمل على أسس علمية ، هي التي تعطي الإنسان القدرة بعقله على تحريك ما يريد منها ؟ إنه العامل التكنيكي اليوم وليس عامل العضلات بالأمس .

وقد حلل كاتب ألماني<sup>(١)</sup> مدى تأثير العمل بالآلية في الصناعة في المجتمع التكنولوجي المعاصر وتساءل : هل انتشار الآلية سيزيد في البطالة في العمل ؟ أم سيخلق فرصاً أخرى جديدة واسعة في مجالات الكسب والعمل معاً ، تستلزم حتماً زيادة في عدد الموظفين الفنيين وإن كانت متنقص من عدد العمال العضليين ؟

وإذا كانت نتيجة التوسع في المجال الآلي في الصناعة والخدمات معاً هي زيادة الثقافة الفنية لمواطني المجتمع المعاصر التكنولوجي ، وبالتالي زيادة عدد الموظفين عن العمال وانكماش الثقافة العمالية التقليدية المحدودة ، وبالتالي انكماش عدد العمال اليدويين .. فإن ذلك ينذر ببدء انتهاء عهد النقابات العمالية التي جاء تأسيسها عقب الأزمات المتكررة بين

(١) في سلسلة : « هنا ما يتعلق بمالك » رقم ٢٥ من قاموس صغير للاقتصاد للسيد gerhard Loger نشرته مجلة : Quecki الألمانية عدد ١٣ لسنة ٢١ في مارس ١٩٦٨

العمال وأصحاب رؤوس الأموال على عهد الثورة الصناعية ، منذ بداية القرن التاسع عشر . ومعنى ذلك : أن فلسفة « العمل » التي قامت عليها الفلسفة الماركسية ، ونظام الحكم الماركسي — اللينيني فيما بعد — ستفقد أهميتها في المجتمع المعاصر وستنتهي قيمتها كلية عند انتشار الآلية في الصناعة والخدمات في مجتمعات الغد . والاشتراكية في نظام الحكم التي تعطى السيادة للعمال التقليديين ، وتعدم بالحكم في المجتمع ... لا يصبح أمرها محتماً ولا تصبح سيادتها ضربة لازب في المجتمع العالمي ، كما تبشر الماركسية ودعاة الانقلاب والثورات الاجتماعية ..

وفيا على ترجمة ما كتبه الكاتب الألماني :

« أنت تقف كعامل بجانب إحدى الآلات الميكانيكية ، أو تجلس كموظف على أحد المكاتب ، ومكانك في العمل يبدو لك وكأنه مؤكد لا يفارقك . وبجانب ذلك اخترعت آلات أخرى ميكانيكية يمكن أن تعوض ما تقوم به من عمل ، وهي المحركات الآلية ، وهي غالباً أسرع وأدق في العمل من الإنسان .

هل تقف نحن الآن على حافة « بطالة » عن العمل واسعة النطاق ؟ هل ستهدد « الآلية » وجودنا ؟

لا . . لا هذا ولاذاك : إن البحوث التي عملت أوصلت إلى أن البلاد التي توسعت في « الآلية » Automation ليس لديها إطلاقاً بطالة في العمل ، ووصلت في الوقت نفسه إلى مستوى رفيع في المعيشة . أما البلاد الأخرى التي لم تزل تستخدم الطرق التي مضى عليها الزمن في العمل ، فلديها في مقابل ذلك بطالة وأنحطاط في مستوى المعيشة .

ومن أجل ذلك فمن العيب أن تتحدى الآلية المتقدمة . وعلى كل حال يجب أن نعيش بهذا الوعي وهو : أن المصانع والمكاتب سيستعاض فيها عن القوى البشرية بالآلات ميكانيكية .



وللتعويض والتعادل تنشأ صناعات جديدة :

فالألياف الصناعية تقام أولاً في البداية .

والكيمياء تتطور دائماً في سرعة .

وصناعة الذرة لم تكد تولد بعد .

وصناعة المحاسب الاليكتروني ، وتقدير المسافات والأوضاع ، وتحديد الاتجاهات

على وجه التأكيد ... تنمو سنوياً بمعدل عشرة إلى عشرين بالمائة .

ومنتجات جديدة للاستعمال تتطور .

وفيما عدا ذلك أيضاً تنمو وتتزايد مجالات الاقتصاد التي لا تنتج سلماً، فلو اتصالات

والخدمات الطبية والصحية ، وتربية الشعب ... كلما ارتفع مستوى الرخاء كلما زادت الحاجة إلى القيام بخدماتها .

إن عدد العمال المنخفض ، بينما عدد الموظفين زاد ... فألمانيا :

● في سنة ١٩٢٥ كان لديها موظفون تعادل نسبتهم في مجموع القوى العاملة خمسة وعشرين بالمائة .

● وفي سنة ١٩٥٨ وصلت هذه النسبة إلى ثمانية وعشرين .

● وفي سنة ١٩٦٦ زاد عدد الموظفين فأصبحت نسبتهم واحداً وأربعين في المائة في مجموع القوى العاملة .

وكل من يأخذ عملاً يجب أن يزيد في تثقيف نفسه . والمرآكز الكبيرة للصناعة ، ومدارس الشعب العالية يقدمون إمكانيات لهذا التثقيف ، ومن لم يستغل هذه الإمكانيات اليوم يمكن أن يسىء إلى نفسه في الغد .

ومن أجل ذلك : يجب على الآباء الذين يشعرون بالمسئولية أن يضنوا منذ اليوم

بأولادهم عن طريق المدرسة الجيدة ومركز التدريب المهني .

وفي ألمانيا الآن يحصل ثمانية من عدد الأولاد على الثقافة الثانوية ، بينما يحصل في أمريكا ثلاثة وسبعون في المائة من عددهم على الثقافة المدرسية العالية High School . وفي الجمهورية الاتحادية لألمانيا الغربية ينحدر عشرة في المائة بين الطلاب من هائلات عمالية أو فلاحية ، بينما تبلغ نسبتهم ثلاثين في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية . وعدم الإقدام على التقيف لم يعد يفتقر بسبب القصور في المال ؛ فالدولة في ألمانيا الاتحادية والدوائر الاقتصادية فيها تدفع منحاً للدراسة . وفي النهاية من المفيد أن يباشر الطالب عملاً إضافياً لوضع سنوات ، كي يتتدىء مستقبلاً رغداً ورخياً كأحد متخرجي الجامعة .

وفي هذه الأسابيع سيوضع في جميع المدارس الألمانية أساس اختيار الأطفال في سن العاشرة والحادية عشرة للمدارس الثانوية العالية . ومن أجل ذلك يجب على الآباء أن يتحدثوا مع المعلمين في شأن مستقبل أولادهم .

ونحن بعد الحرب العالمية الثانية قد أدينا عمل البناء بأيدينا ، فهل نحن مستقبلاً سنتمكن من العيش في رخاء ؟ لم تعد تجيب على هذا السؤال « قوة العضلات » بل الذي يفصل في ذلك هي الطاقة الذهنية لمن يباشر العمل اليوم .

إن كارل ماركس قد ربط تفكيره الفلسفي بأوضاع القرن التاسع عشر الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، ولذا صلاحية اتجاهه في حلول المشاكل يقصر عن أن يتجاوز هذه الأوضاع ويقصر عن أن يمتد إلى القرن العشرين فيعالج مشاكلها .

والثورة البلشفية في سنة ١٩١٧ ارتبطت بتفكير ماركس ارتباطاً مصلحة ، قبل أن يكون ارتباطاً اعتباراً وصلاحية لهذا التفكير . . . . . ارتبطت به كأسلوب من أسلوب « البرجائية » في نظام الحكم ، على نحو ما سلكت في « تأجيل » قيام حكومة عمالية ، اكتفاءً بوصاية الحزب .

إن ثورة « لينين » في سنة ١٩١٧ رأت في « إلغاء الملكية الخاصة » أقوى أسلوب لفرض الطاعة وتأمين الحكم ، ولكن لم تر فيه تطوراً اقتصادياً يحقق « العدالة الاجتماعية » للطبقة الكادحة . إذ لم يزل العامل في تطبيق النظام الماركسي اللينيني - وقد مرخسون عاماً الآن على الثورة الحمراء - هو العامل المسخر ، المغبون في أجره ، وفي توفير الخدمات الاجتماعية له . ولأن أجره لا يمكنه من الإنفاق عليه وعلى زوجته ، فرض النظام على الزوجة أن تعمل وأن تترك ولدها للدولة .

وإذا نودى اليوم في المجتمعات الماركسية اللينينية في شرق أوروبا - أوفى أى مجتمع يفرض فلسفة ماركس ولينين في أفريقيا أو آسيا - بـ « التقدمية » في نظام الحكم عن طريق التبشير بالقوة العالمية ، وأيضاً ثورية الطبقة العاملة ، فذلك ينطوى على دعوة إلى رجوع بـ « التطور الاجتماعى » والتكنولوجى ، والوقوف به عند حد القرن التاسع عشر ، حتى يمكن أن ينكشف الظلم في استغلال العامل من صاحب العمل ، ويبدو البعد في الهوة السحيقة في وضع كل من العامل وصاحب رأس المال في الحياة ، والشقاء والاستمتاع فيها ، وحتى يمكن أيضاً أن ترى الحاجة الشديدة إلى العمل اليدوى ومسيطرته على الجهود الإنسانى في مجالات الإنتاج الصناعى على الأخص ، مع رفاهية أصحاب رؤوس الأموال دون أن يكون لهم أثر سوى أنهم يملكون المال .

وعندئذ فقط يكون لفكر ماركس مكان في حلّ ما بين العامل وصاحب رأس المال من مشاكل ، هي مشاكل الظلم والانحراف في استثمار المال .

إن « التقدمية » التى ينادى بها اليساريون الماركسيون اللينينيون اليوم هي شعار الاستبداد بالحكم في مجتمعاتهم ، أو هي عمالة لأولئك الذين يساندونهم في البقاء في كراسى الحكم في هذه المجتمعات - الذين سبقوهم إلى تطبيق فكر ماركس في العشرينات من القرن العشرين ، ولم يزالوا يرونه صالحاً للبقاء منذ الحرب العالمية الثانية ، أو منذ الطفرة الواسعة التى طفرها التطور التكنولوجى .

إنه من التناقض أن تاتمس حلاً كان بالأمس لمشكل لم يعد له وجود اليوم . وإنه من الجرأة أن يفرض نظام للحكم الآن ، إن صلح للأمس البعيد - لقربه من أوضاعه - لا يصلح اليوم في قرننا العشرين ، لانعدام الصلة بينه وبين الأوضاع الجديدة .

إن ماركس ولينين يعيبان التمسك بالدين ويصفان التمسك به بأنه : « رجعية » - أى رجوع إلى الخلف والوراء - مع أن صلاحية الدين لم ترتبط بوقت معين ولا بمشاكل لا تتكرر ، إذ هو للبيعة البشرية بما لها من خصائص أيما وجدت ، وفي أى وقت كانت . وهدفه أن يحول دون الانحراف في السلوك سواء في المال أو في العلاقات البشرية ، بينما الماركسية قد ارتبطت بمشاكل اقتصادية معينة وأوضاع اجتماعية معروفة خلقتها ظروف خاصة ليس لها طابع الاستمرار ، وهي ظروف القرن التاسع عشر ، والثورة الصناعية التي تبدلت تماماً في القرن العشرين .

أفلا يوصف ذلك الذي ينادى بالماركسية اللينينية - وقد اختلفت الأوضاع والظروف الآن ، وذهبت تلك الأخرى التي حملت على الفكر :لفلسفي الماركسي - بأنه رجعي ؟

وأنه يريد أن تعيد عجلة تاريخ القرن العشرين إلى القرن التاسع عشر ؟

إن الماركسي «التقدمي» (!!) يعيش في صورة الأمس بعد أن حجب عينيه بالتمصب البغيض لاتجاه فلسفي انتهى اعتباره ، عن رؤية التغيير الذي يحدد صورة اليوم والذي سيحدد صورة الغد .

# الصراع الطبقي

## طلب لزيادة الحقد والفرقة في المجتمع

وهما. كان الظلم الذي وقع على عمال المصانع في أوروبا الغربية من جانب أصحاب رؤوس الأموال ، ومهما كان سوء استغلالهم وعدم رعايتهم فيما يحتاجون إليه من خدمات ، كبشر لهم اعتبارهم وحقوقهم وعليهم واجباتهم . . . فإن ذلك لا يبرر على الإطلاق أن يكون النداء باسم الفلسفة والتفكير الإنساني ، الذي يوجه العمال هو : « الثورة الدموية أو الانقلاب أو التخريب » .

... لم تكن الفلسفة في عهد من العهود مصدراً لإثارة الحقد وإذكائه في نفوس فريق من الناس ضد فريق آخر منهم ، ولم تكن دعوة العقل — وهي الفلسفة — للانتقام والتحريض على مباشرة منكر الجرائم والأكاذيب والاختلاق .

هناك أحقاد في النفوس البشرية ،

وهناك دوافع للانتقام ،

وهناك ارتكاب للجرائم .

ولكن وجودها لم يكن باسم الفلسفة دائماً ، وإنما وقع تحت التأثير بالانفعالات وتوتر الأعصاب ، وتقع في صورة فردية ، وليس في صورة جماعية أو طائفية .

وهناك من ضروب الفلسفة ما يبرر الوسيلة من أجل الغاية ، كأنجاه « الماكيافيلية<sup>(١)</sup> »

(١) نسبة إلى Maciavelli الفيلسوف الإيطالي (١٤٦٩ — ١٥٢٨) والذي كان يري أن استقلال الدولة وعظمتها وقوتها هو المثل الذي يجب أن يسعى لتحقيقه رجل السياسة بكل وسيلة ، بغض النظر عن الجانب الخلقى في استخدامها .

دون رعاية إلى الجانب الخلقى فى استخدام الوسيلة ، ولكن ذلك فى المحافظة على استقلال الدولة ، وعظمتها ، وقوتها ، وليس لإثارة حقد طبقة ضد طبقة أخرى داخل المجتمع الذى تحافظ عليه الدولة .

إن نشأة الفلسفة استهدفت أن يحل الفكر الإنسانى - القائم على التروى والتجرد فى معالجة مشاكل الإنسان فرداً ، أو جماعة ، أو مجتمعاً ، التى تواجهه أو تخلقها ظروف بيئته - محل الدين .

والدين أسامه السلم والسلام ، وهدفه الطمأنينة والامستقرار بين الناس ، وليس إثارة الأحقاد والدفع إلى الانتقام ، والتخريب ، والقتل ، والإرهاب ، من جانب فريق ضد آخر . والفلسفة إذن تنافس الدين فى هدفه وغايته ، وإن اختلفت معه فى السبيل إلى الهدف والغاية ، ولكنه على أية حال ليس سبيلاً إلى إثارة الأحقاد والانتقام ، والدعوة إلى التخريب والقتل والإرهاب .

سبيل الدين : هو الوحي من الله ، وسبيل الفلسفة : هو العقل الإنسانى والحكمة الإنسانية .

ووحى الله هو للناس جميعاً : « وما أرسلناك إلا كافةً للناس بشيراً ونذيراً ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون » (١) .

والعقل الذى يتجرد فى حكمه ومنطقه عن الوقوع تحت تأثير الشهوة أو الهوى - ولما يتجرد من هذا التأثير - أقرب إلى هداية الله فى التعبير عن الحق ، والبعد فيه عن إثارة الخصومة والبغضاء .

ولكن دعوة باسم الفلسفة - كما تصنع الماركسية اللينينية - إلى صراع الطبقات

والخصومة والبغضاء بينها ، وامتلاك طبقة وهي طبقة « البروليتاريا » السيادة على الطبقات الأخرى ، واحتكارها هذه السيادة ، باسم « ديكتاتورية الطبقة العاملة » ، كى تتمكن من قهر الطبقات الأخرى وإذلالها وإبادةها . . . هي دعوة لا تتصل بالعقل . اللهم إلا بذلك النوع منه الذى يقع تحت تأثير الهوى والميل إلى فريق دون فريق من الناس ، ويقع أيضاً تحت تأثير الشهوة ، وهي شهوة الانتقام من فريق لصالح فريق آخر . إن مثل هذا العقل الفلسفى للتحيز لا يستطيع أن يخطط طريقاً للسلام والمصالحة فى معالجة مشكلة أصحاب رؤوس الأموال مع عمال المصانع ، ولذا يوصى بطريق التخريب والاقبال ، ويطلب أن لا يترك شيء من أصول المجتمع الإنسانى فى بنائه وتقاليده ، وقوانينه الأخلاقية ، والبشرية ، باقياً يكون له تأثير فى المجتمع ، بل يكون « راديكالياً » جنرياً فيما يطلبه ، وما يطلبه هو انهيار تام لمقومات المجتمعات الإنسانية القائمة فى حضارتها وثقافتها ، وبناء مجتمع على أقاضها ، لم يؤهل لفهم طبيعة الإنسان وسيامته إلا من زاوية المعدة والفرج ، وهو المجتمع العمالى<sup>(١)</sup> .

---

(١) نشرت صحيفة الإيزرفر البريطانية — نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية — فى عددها الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ تحت عنوان : « هجوم حاد على حياة الأسرة » ما يلى :

« بكين — الصين — فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ »  
« إن حركة النقد لانحدار الإنسانية التى أثارها « النورة الثقافية » امتدت إلى حياة الأسرة كلها ، كما عرف اليوم :

« فصحيفة Wen buipas التى تصدر فى « شنجاى » تعلن هذا فى مقال لها عنوانه : « مواجهة نقد الأسرة عمل ممتاز » ذلك النقد الذى يوجه هجوماً غير مباشر على ذلك الموقف الملىء بالاحترام نجاح حياة الأسرة ، الذى لم يزل يقفه كثير من أفراد الشعب الصينى .

● باسم الإنسانية تدعو للماركسية اللينينية إلى إزالة الغبن والظلم عن عمال المصانع في مواجهة أصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها تجمل هذه الدعوة قناعاً يترتبه تمزق البشرية ، وتشريد الأفراد ، وزيادة المظلمة والبغضاء بينها ، ورفع الاعتبار الإنساني في المعاملة والسلوك ، وفي المواقف التي تتخذها ضد من تسميهم « أعداء الثورة الشيوعية »

== إن الصحيفة تعلن :

« أن تبادل الوالدين والأطفال ، أو تبادل الأزواج والزوجات ستكون له نتائج مثمرة ، رغم أنه في بعض الأحيان يكون مثيراً . ويقول المقال : لناخذ على سبيل المثال حياً من أحياء شنجاي : فعاصفة الثورة العمالية الثقافية العظيمة نفذت إلى كل الدروب والأقسام كوحدة تنظيمية اجتماعية أساسية بحيث أن الأسرة كسحت بعيداً عنها التل القديمة ، العادات والتقاليد ، التي خيمت آلاف السنوات على الحياة . ولأول مرة منذ إنشائها المجموعات الشعبية في الصين تقدم للصين القديم في تحطيم هذه المثل والتقاليد والعادات ، وأعاد صياغة الوحدة الأسرية على أسس جديدة .

وقد أكدت الصحيفة أنه الآن — في مقابل الحركات الأسرية السابقة — لم يعد هناك مكان للمثل الميتة والفكر البروجوازية .

وبناء على ذلك :

يجب على الأسرة أن تتجه إلى فصول الدراسة ، وتطلب فكر « ماوتسي تونج » كما يجب أن تعلق صورته في كل منزل ، وتقرأ كتبه وتعنى بفكره . وفي الأمور الهامة في الدولة يجب أن تناقش على محو يكون تفكيره صاحب الفصل والرأي الأخير فيها .

ومن حيث الطاعة في الأسرة : يفضل أن يكون الخضوع لأولئك الذين تنفق تعاليمهم مع تفكير « ماوتسي تونج » بدلا من الخضوع لبعض الناس الآخرين .

والثورة الثقافية التي اجتاحت الصين سنة ١٩٦٧ استهدفت إزالة كل أثر لثقافة أو لفكر أو لتقاليد أو لقانون أو لأختلاف في المجتمع الصيني الشعبي ، ووضع تعاليم « ماو » موضع كل ذلك . حتى الأسرة لم يعد يعرف فيها زوج ولا والد بعينه ، على نحو الأسرة المعروفة : فالمرأة مشاعة والوالد مشاع ، لذا يجب الطاعة في الأسرة لمن تكور أفكاره مساوقة لأفكار « ماو » وليس لأحد آخر فيها .



وهم جميع الناس من أصحاب رؤوس الأموال والأمتلاك الزراعية والثقتين هذا عمل المصانع ، وبينهم الأجراء في فلاحه الأرض .

وفي الوقت الذي تفرص فيه الماركسية على أن يكون نداؤها مطلق بالطابع الإنساني ترفع فريقاً من الناس إلى درجة الآلهة في القيمة، ووجوب الطاعة لهذا الفريق ، وتخفض فريقاً منهم عن مستوى الإنسان في انتقاص القيمة وتجريده عند التعذيب والعمل في مسكرات الاعتقال من كل ما يتصل بالإنسانية بسبب .

● ترفع عصاة الحزب الشيوعي إلى مستوى القداصة والعصمة .

● وتدعو إلى طاعة القمة في هذه العصاة طاعة مطلقة .

● بينما إذ تنكل بأعداء « الثورة » لا تشعر بأى ضمير إنساني عندما تباشر التنكيل ، ولا ترى أى مثقال ذرة مما يسمى « رحمة » أو « عطفاً » في التكليف بالعمل في مسكرات الاعتقال .

والذي يخضع للشيوعية كما يقول دكتور Lesli Weather heed هو ذلك الذي ينعدم وفاؤه لذلك الذي مات في سبيل الحريات الإنسانية ، وكذلك الذي ينكر رسالة المسيح في سبيل جمل العالم كله من غير تمييز بين لون ولون ، وطائفة دون أخرى، ومذهب دون آخر ... أسرة كبيرة متحدة على محبة الله<sup>(١)</sup> .

ليس من المساواة في الإنسانية في شيء حظرها — الماركسية — النقد والمعارضة لأعضاء الحزب، سواء في الصحف أو الإذاعة ، أو في فصول الدراسة أو في قاعات المحاضرات بالكليات والجامعات ، بينما تجعل مقررات الحزب أشبه بتعاليم الكتاب المقدس ، وما تملنه من أكاذيب واختلاقات فيما يسمى بيانات الحزب تعتبره بمثابة مطور تنلى منه يجب تصديقها .

---

(١) في مقال له ظهر في صحيفة Suetrpy Times في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦ تحت عنوان « تهديد الشيوعية » .

إنها إذ ترفع بعض أفراد المجتمع — وهم عصابة الحزب الشيوعي — فوق مستوى الإنسان في القدامسة والطاعة.. تعيد عبادة الأوثان، وتمجد الوثنية كطريق في الحياة، بينما تكفر بدين الله وتسخر من حملة رسالته!!

وهي إذا تكفر بدين الله وتسخر من رجاله تدعى أنها تخلى الطريق إلى حرية الإنسان واستعادة للمستوى الإنساني الذي له، وهو ذلك المستوى الذي لا يخضع لسبب أو لآخر إلى ما ينال من كرامته البشرية، كعبادته لموجود، توهم أو متخيل، وهو الله.

أليست عبادة الإنسان للإنسان — كعبادة الملايين الذين ليسوا أعضاء في الحزب الشيوعي للقللة التي هي أعضاؤه — سخريه من الإنسان العابد والإنسان المعبود على السواء؟

أما السخريه من الإنسان العابد فلأنه أرغم على العبادة، وعلى أن يحترم إنساناً آخر غيره دون أن يكون هناك للإنسان الآخر ما يحمله نفسياً وهن إيمان، على العبادة والاحترام له<sup>(١)</sup>.

---

(١) جاء في المجلة الألمانية [der Spiegel] في عدد ٢٩ الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٩٦٨ ص ٤٧ ما يلي :

« نشرت أربع صحف تشيكوسلوفاكية — في الفترة التي ظهرت فيها أمارات الإصلاح السياسي والاقتصادي، على عهد السكرتير الجديد للحزب الشيوعي Dubcek في آخر شهر يونيه ١٩٦٨ بيانا من ألقى كلمة للنقاد والديمقراطيين حددوا فيه الحزب الشيوعي على النحو الآتي :

هو منظمة للسلطة لما قوة جذب كبيرة، تشد إليها :

(أ) الأثانيين ذوى الرغبة في الحكم .

(ب) والجبناء الذين لا يعرف لجنهم حد .

(ج) وأصحاب الضمائر السيئة من الناس .

كما أوردت صحيفة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي Rudé , pmauc أنها : « سالت =

وأما السخرية من الإنسان المعبود فلأن هذا الذي يعبدا لا يتميز في ذاته على غيره إلا بالنفاق، وبسلوكه طريق « الانتهازية » في إعلان ولائه للأيدولوجية الماركسية اللينينية، دون أن يؤمن بها في قرارة نفسه ، كطريق للحياة الإنسانية الكريمة .

إذ يستحيل أن يكون إعلان الإنسان - رأى الإنسان وولاه للآلهة المادى في الحياة صادراً عن إيمان نفسى بقيمته في تحقيق الكرامة الإنسانية والعدل بين الناس :

فالاتجاه المادى ينطوى على طلب المزيد من المنافع المادية لمن يسلك طريقه، والتمسك به اذن حرفة وتجارة ، وليس إيماناً واعتقاداً .

والشيوعية ساحة أن تعلن أنها : « عقيدة » و « سياسة » تكذب تماماً ، كما تكذب في إعلانها نسب الإنتاج في إحصاءاتها الصناعية والاقتصادية التي تصدر من وقت لآخر ، وكثيراً ما تكررهما وتردها .

لا يتحول الولاء للاتجاه المادى إلى عقيدة ، إلا إذا كان معنى العقيدة الاتباع فقط .  
وهندئذ يكون عضو الحزب الشيوعى — لأنه عضو فى الحزب — معتقداً بالشيوعية  
والماركسية المادية:

فمن أجل أنه عضو فى الحزب كانت له مصلحة مادية وشخصية فى البقاء فى عضويته  
واتباع توجيهاته ومقرراته ؛ إذ هذه التوجيهات والمقررات هى لصالح الأعضاء جميعاً الذين

== قراءهاعن إلغاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة أو إبقائه، وكان ذلك فى شهر يونية ١٩٦٨  
وذكرت أن تسعة من كل عشرة من القراء طالبت بالإلغاء ، وواحد فقط من كل عشرة  
طالب بإبقاء احتكار سلطة الحزب الشيوعى .  
ثم استطردت المجلة الألمانية فقالت :

« إن اجتماع الأحزاب الشيوعية الخمسة فى أوروبا الشرقية ، وهى روسيا ، وبلغاريا ،  
وبولندا ، والمجر ، وألمانيا الشرقية فى « وارسو » عاصمة بولندا فى ١١ يوليه سنة ١٩٦٨  
واستعدادهم كبار المسئولين فى « براج » إلى هناك كان لمساعدتهم مما يسمى بـ « ضياع »  
السلطة من الحزب ( الشيوعى فى براغ ) . »

يكونون الأسرة الجديدة ذات السيادة، التي تفوق في عددها وفي الترابط بينها ما كان للأسر القيصريّة القديمة: من عدد في الأفراد ومشائج القربى في الترابط. وهي، مصالح شخصية يحققها التسلط في الحكم الذي يباثرونه باسم الحزب .

لكن العقيدة في واقع الأمر ليست هي الاتباع من أجل مصلحة شخصية والحصول على امتيازات فردية مادية ، بل هي التي يضحي المؤمن في سبيل بقائها بما يملكه من مال، ونفس وولد :

« إنما المؤمنون

« الذين آمنوا بالله ورسوله ،

« ثم لم يرتابوا ،

« وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله،

« أولئك هم الصادقون (١) » .

ولا يضحي مؤمن في سبيل إيمانه بعقيدة ما ، إلا إذا كانت تلك العقيدة مجموعة من القيم الإنسانية الرفيعة التي تُطْمِئِنُّ رُوحَ الإنسان وترضى عقله ونفسه ، قبل أن تحقق شهوة معدته وفرجه .

لا يضحي مؤمن في سبيل إيمانه بعقيدة ما إلا إذا كانت تدعو إلى الإخاء ، والمودة ، والمحبة ، والسلام ... وليس التنافس من أجل الحصول على متع الدنيا ، ولا إلى الحقنة والنزاع والتخريب وإهدار الكرامة الإنسانية فيما يجب أن تتوفر فيه هذه الكرامة : من الحرية الشخصية في إبداء الرأي ، وفي الحديث ، وفي الكتابة ، ومن الحرمة الشخصية في المسكن ، والملك ، والعرض ، والنفس .

وإن العقيدة المادية من شأنها أن تحمل على المنافسة في المتع المادية ، وبالتالي على الصراع في سبيل الحصول عليها ، وليس على التضحية بها ، كما تحمل على التعلق من أجل الامتزادة من هذه المتع ، وليس على الاطمئنان عند فقدتها ، وأخيراً تحمل على الحقنة

(١) الحجرات ١٥ .

بين الساعين إلى التمسك بها ، بدلاً من الوثام والمودة والسلام بين المؤمنين بما هو أرفع من المادة وأعلى من متعها .

الإله المادى وثن، والإيمان المادى ففاق ، ورفع الحنجرة بهذا الإيمان المادى اتهازية،

والرضاء النفسى به قلما يتحقق . تمويه ذلك الذى تضعيه الماركسية اللينينية على اتجاهها من أنه اتجاه عقائدى ، شأنه هنا شأن ما تدعيه هناك من ملامة التخريب واللا إنسانية فى وسائل الإرهاب والتعذيب لأعداء « الثورة » وموافقته للسلوك الأخلاقى الإنسانى .

إن التبعية المادية قد تستغرق الفراغ فى نفس صاحب الاتجاه المادى ، ولكن هذا الاستغراق ليس نتيجة إيمان ، وإنما هو نتيجة عادة وحب للذات . فهو استغراق إذن فى الذات ومطالبها ، وتلك ظاهرة من ظواهر الطفولة البشرية ، وليست ظاهرة إيمانية على أية حال .

فالإيمان بالذات ليس عقيدة ، والإيمان بمطالبها ليس عقيدة : إذ العقيدة هى التى يترتب عليها خير الذات وخير الذوات الأخرى عداها ، والإيمان بالذات وحدها وبمطالبها يترتب عليه ضرر ذوات أخرى كثيرة ، إن لم يترتب عليه كذلك ضرر الذات نفسها .

وهنا اعتبار « الإنسانية » الذى يجعله الماركسية اللينينية باعثاً للصراع الطبقي هو فى حقيقة أمره أنانية :

● إنها تطلب للعمال أن يفتقروا من أصحاب رؤوس الأموال ، وأن يؤثروا أنفسهم وخدم بمائد المال فى الصناعة ،

● كما يؤثرونها بالحكم والتسلط ،

● وأن يعتبروا سلوكهم هذا : سواء فى مباشرة الانتقام أو فى المحافظة على السلطة سلوكاً أخلاقياً وإنسانياً .

وإذا لم يكن ما تطلبه على هذا النحو صادراً من حب الذات والأنانية فأى أمر آخر يكون مصدره ؟ ليس وراء الأنانية إلا المشاركة الجماعية . فهل الانتقام مشاركة جماعية ؟ وهل الأسرة مشاركة جماعية ؟



# الدعوة إلى العدالة الاجتماعية

## إلقاء للعديل في المجتمع

إن نداء الماركسية اللينينية بالعدالة الاجتماعية موجه أصلاً إلى رعاية « العمال » في أجورهم لقاء ما يقومون به من عمل في المصانع ، بحيث تكون هذه الأجور متوازية مع جهود العمل وأثره في ربح رأس المال ، وبحيث لا يكون لأصحاب رؤوس الأموال القسط الأوفر من هذا الربح دون مقابل ، إلا ملكيتهم للمال .

ونداء الماركسية اللينينية بالعدالة الاجتماعية، هو للحيلولة دون الانحراف في استثمار المال ولوضع العمل البشري في الإنتاج الصناعي ووضعه السليم ، بحيث يكون الاعتبار الأول . ولكي يتحقق هذا الوضع السليم للجهود البشرية وللمال معاً ، ترى الماركسية اللينينية أو ترى البلشفية ، أنه يجب أن تنزع مصادر الإنتاج الصناعي — ومنها مصادر المال كلها من أيدي أصحاب رؤوس الأموال ، وتنقل ملكية للدولة . والدولة عندئذ هي التي تقدر الأجور وهي التي يتولى أمرها العمال ، وإذن لا يكون هناك مجال للانحراف في استثمار المال بالنسبة للطبقة العاملة .

والمسألة إذن مسألة قضاء على الانحراف في المال . وبالتالي مسألة ضمان للحيلولة دونه . فكانت هناك مشكلة وهي مشكلة الانحراف في استثمار المال في الصناعة ، ووجد لهذه المشكلة حل جذري في الماركسية اللينينية، وهو استيلاء العمال على رؤوس الأموال في الصناعة عن طريق نقل الملكية الخاصة إلى الدولة — وكذا في الزراعة — والاستيلاء على السلطة في المجتمع معاً .

وبهذا الحل تعتقد الماركسية اللينينية أن « التوازن » والعدل الاجتماعي سيتحقق في العلاقات بين الأفراد . لأنه طالما يختفي الصراع الطبقي بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال عن طريق استيلاء العمال على المال وعلى السلطة ، فلن يكون هناك حقد : لأن

المجتمع أصبح مجتمعاً عديم الطبقات . وعندئذ سيحل محل الحقد في العلاقات بين الأفراد: التعاون ، وبجيت يصير إلى تحقيق هذا الشعار : « من كل بالنسبة لقدرته إلى كل بالنسبة لحاجته » وهو الشعار الذي ينتهي إليه تطور المجتمع الماركسي اللينيني .

و معنى هذا الشعار : أنه يطلب من كل فرد الإنتاج حسب طاقته والامتهلاك حسب حاجته ، وهو شعار إنساني جذاب وخادع :

أما إنه إنساني جذاب فلأن الفرد الذي يبذل أقصى جهده في الإنتاج له ولغيره في المجتمع ، ولا يأخذ منه بعد ذلك إلا بقدر ما يحتاج منه فقط ، هو إنسان تمكنت في نفسه « روح » المشاركة الجماعية ، وهي الروح الإنسانية .

وأما أنه خادع : فلأن الفرد الذي يطلب له ومنه أن يفكر بالله وبالمثل والقيم العليا ، ولا يؤمن إلا بالمادة والمنفعة المادية — كما تطلب الماركسية اللينينية — يستحيل عليه أن ينتج حسب طاقته ، ولا يأخذ مما ينتج سوى القدر الخاص بحاجته .

..... يستحيل عليه أن ينتج حسب طاقته ، لأنه يعلم مسبقاً أن عائد إنتاجه ليس له وحده ، وقد طلب إليه أن يؤمن بالمنفعة المادية وحدها .

وهو إذ يقدر له أجر من الدولة دون طاقته في الإنتاج ، لا يعطى إذن للدولة من العمل ومن طاقته في الإنتاج إلا بقدر ما يأخذ منها من أجر أو أقل .

وهنا يكون شعار العامل العملي : « العمل على قدر الأجر ، أو الإنتاج حسب تقدير الأجر » .

إن السير في توجيه طاقة العامل على الإنتاج بما يربط له من أجر ، قائم على منطق مادي لا يختلف إطلاقاً ، ويمكن تلخيص هذا المنطق في مقدمتين : —

الأولى : المبادلة المادية ، والمنفعة المادية ، والإله المادي ، والقيم المادية ، هي صنوف المعبودات في وثنية الماركسية اللينينية ، وهون الإنسانية في أسمى صورها ، ودون التعاون الروحي



والإخاء البشري ، ودون الإحسان الذي يحمل على الإعطاء أكثر من الأخذ ، ودون الله المعبود وحده ، الذي يدفع إلى الإيمان بالإخاء والمحبة والتعاون والإحسان ، والتعاطف ، والتواد ... وكل القيم الإنسانية الرفيعة ؛ إذ القيم الإنسانية الرفيعة في نظر الماركسية أوهام ، أو خرافات ، والعقيدة التي توحى بها هي عقيدة وهم وخيال ، والإله الذي يدعو إليها موجود متخيل أو متوهم فحسب .

الثانية : إن الدافع على العمل في الإنتاج مادي ، والأمر المادي شأنه محدد ، لا يخرج عما يقدر به من معايير مادية ، ولذا لا يزيد ولا ينقص عما يقدر به .

وبناء على هاتين المقدمتين : لا يزيد العمل المادي في الإنتاج للإنسان عما يقدر به من أجر معين . وعلى قدر الأجر يعطى العامل . ويعطى العمل على قدر الأجر المحدد له . وإذن لا يتحقق « الإنتاج من كل حسب طاقته » .

وعندما اتضح خداع هذا الشعار الماركسي وامتحال تحقيقه<sup>(١)</sup> في تجربة الماركسية

---

(١) فقد تحدث سكرتير الحزب الشيوعي الروماني بمناسبة ما يسمى بالمهجوم لمدة أربعة عشر يوماً ، على نظام الاقتصاد في رومانيا وعدم كفايته ، كما نقلت حديثه مجلة الاكونومست البريطانية في عددها الصادر في ٢١ يناير ١٩٦٧ ص ٢٢١ تحت عنوان : « التفوق في الاقتصاد الاشتراكي » .

لا يمكننا أن نتحدث عن تفوق الاشتراكية عن الرأسمالية ، طالما أن بعض الدول الرأسمالية المتقدمة تنتج أرخص أنواع السلع وأجودها . إننا عندئذ غير قادرين على أن نبرهن على هذا التفوق .

إن ضعف نظام الاقتصاد في رومانيا يخنف وراء النسب النظرية والافتراضية في التخطيط في زيادة النمو ( الإحصائيات التخطيطية ) .

وقد بدأ الرومانيون يسركون الآن أن هذا الضعف :

( أ ) كما هو في النوع وفي نفقت الإنتاج ،

( ب ) هو أيضاً في كيبته

في روسيا وشرق أوروبا ..، استحدث النظام الشيوعي ما أسماه « بالحافز الفردي في الإنتاج » وهو نسبة في زيادة أجر العامل، تعطى له سنوياً حسب زيادته في الإنتاج المقنن للمستوى المتوسط للعامل .

== وقد أبدى سكرتير عام الحزب الشيوعي في رومانيا (في اجتماع ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ للجنة المركزية) عدة ملاحظات، لا يمكن معها كما يقول أن تتحمل رومانيا طويلاً وتقف بعيداً عن الإصلاحات الاقتصادية التي تجري الآن في دول شرق أوروبا .  
وليس المجال أن تعلن المشروعات القيادية للمصانع التي لها شبه استقلال، وليس كذلك هو مجال المدح والثناء للتجارب الاقتصادية في الدول الاشتراكية .. إنما هو مجال الكلمات القاسية التي تهمز الرسميين في الحزب من سباتهم ، ويعلن :  
« أن رومانيا لم تزال بلداً متخلفاً » . ويذكر في هذا الصدد : أن صنوف الآلات التي صدرتها رومانيا في سنة ١٩٦٤ كان يساوي الطن منها ٤٢٠ جنباً .  
بالمقاييس إلى ما يساويه في بلغاريا من ٥٠٠ جنبه .  
وفي فرنسا من ٩٦٨ جنبه .

وفي سويسرا من ١,٧٢٤ جنبه .  
وأن الفلاحين الذين يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين يعملون لحسب ثلث الوقت المخصص للعمل .  
ويقول :

إن التخلف كان السبب في ارتفاع الأسعار للإنتاج ارتفاعاً ظاهراً تقريباً إلى ما يبادل النصف في البلاد المتقدمة ، إذا نظرنا إلى الاقتصاد ككل .  
وكان السبب كذلك في أن إنتاج العامل في رومانيا أقل بمقدار النصف أو الثلثة أضعاف عن العامل في إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية .  
إن الأيام عديدة تلك التي يطمئن فيها العامل إلى الاحتفاظ بوظيفته .  
ومع ذلك لا يسهم في إنتاج الاقتصاد إلا قليلاً . هل يمكننا أن نحول المصانع إلى مؤسسات خيرية ؟

« إن ألفاً وثمانمائة وسبعين سلعة من الإنتاج أسفرت عن خسارة في العالم الماضي بما يقرب من مائتين وأربعين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية في عام ١٩٦٦  
بينما يبدو الوضع سيئاً أيضاً في عام ١٩٦٧ ، حيث أن العجز في الميزانية الوطنية يقدر بحوالي مائتين وخمسة عشر مليوناً من الجنيهات الاسترلينية » .

والحافز الفردى يدل على أن العامل لم يستجيب لشعار الشيوعية في نظام الماركسية اللينينية : « من كل على قدر طاقته . . . » إذ لديه طاقة متوفرة لم يستخدمها في الإنتاج بعد، ومن ثم قدر له حافز فردى مادي آخر يدفعه إلى استخدام تلك الطاقة المتوفرة - بعد أداء العمل في نظير الأجر المقدر أولاً - في زيادة إنتاجه .

وفيما يذكرهسكرتير عام الحزب الشيوعي Ceausescu في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ - كما نقلته مجلة الاكونومست البريطانية في ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ ص ٢٢١ - من تخلف الإنتاج الاقتصادي في روما ، وفي البلاد الشيوعية الأخرى في مقارنتها بالدول الأوروبية الرأسمالية : كفرنسا ، وألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، ومن زيادة فققاته ، وقلة جودته ، ومن الشكوى من أن عامل الزراعة لا يعمل أكثر من ثلث الوقت المخصص للعمل ، وأن عامل الصناعة لا يسهم في إنتاج الاقتصاد إلا قليلا ، بينما أيامه التي يحتفظ فيها بوظيفته هديئة ، دون أن يقدم فيها من العمل ما يساوي أجرها . . . يدل على أن شعار الشيوعية المتقدم الذكر بقي من غير ملول، كبقية شعاراتها الأخرى التي تكرر لها للخداع وليس للتحقيق .

— وإذا كان العامل في المجتمع الماركسي اللينيني وفي الدولة الشيوعية يعطى من العمل بقدر ما يأخذ من الأجر ، وله طاقة أخرى على العمل بعد ذلك يستخدمها عندما يكون هناك حافز فردى آخر على العمل وزاد الأجر المقدر على المستوى المقنن له ولأمثاله . .

فهل بالحافز الفردى الآخر يستنفد العامل كل ماله من طاقة ، أم أنه - هناك كذلك - يعطى من العمل الإضافي ما يساوي مقدار الحافز الفردى فقط ؟

وهل الحافز الفردى يصيب كل من له طاقة على عمل إضافي ، أم أنه زيادة مقننة في أجور بعض العاملين لسبب أو لآخر، دون البعض الآخر ؟

إن « السلبية » التي ترى في مجال العمل الذي تؤجر عليه الدولة ظاهرة لا بد من

وقومها فيما تملكه الدولة من مصادر الثروة القومية، وهذه السلبية هي التي تشاهد في  
قلة الإنتاج،

وفي عدم جودته،

وفي كثرة نفقاته،

وفي عدم قدرته بالتالي على المنافسة في سوق عالمية.

إن هذه السلبية ترجع إلى « المساواة » في الأجور، بينما هناك « الاختلاف » في  
الطاقات على العمل لدى الأفراد.

فصاحب الطاقة الدنيا على العمل إن رضى بالأجر المساوي لرفيقه في العمل، فإن  
ذلك العامل صاحب الطاقة القوية معه لا يرضى بهذا الأجر، ثم كذلك لا يرضى بالحافز  
المادى إن منح إياه، لأن طاقته على الإنتاج تهيء له في المباشرة الحرة أكثر من أجره  
وجزائه الإضافي، وفي الوقت نفسه تشعره بقيمته كإنسان يتميز بطاقته وخالفته في  
العمل، وهذا أهم لديه من الجانب المادى.

وهنا يكون معيار العدالة الاجتماعية الذي تقيس به الدولة مستويات الأفراد معياراً  
غير عادل، وغير مرض بالنسبة لبعض الأفراد على الأقل . . بل ربما يعتقد ذلك البعض  
أنه ينطوي على الغبن والظلم.

إن نظام الماركسية اللينينية في الحكم — طبقاً لفلسفتها — يتجاوز الأفراد والفروق  
الفردية بينها إلى « الجماعية » في العمل، فهو يحشد للعمل كتلا بشرية، وقلما يعير  
ما بين أفرادها من فروق اهتماماً، وأخصاً، ويسوى بينها في الأجر طالما يكون محيط العمل  
واحد، بغض النظر عن الخصائص الفردية التي تبرز في العمل وتدخل في قيمته، إن  
كماً أو كيفاً.

وحرص هذا النظام على تيوبان الفرد في المجتمع والدولة، والنظر إليه: « كترس في

آلة ، ومحاولته من أجل ذلك عدم الاعتراف باستقلاله وشخصيته هو الأمر الذي يدعوه إلى إغفال الفوارق الفردية في تقدير الأفراد ، وهو كذلك الأمر الذي يحمل على سلوك « الحكم » وتقديره - دون النوع - في إنجاز العمل .

وإذا كانت الدولة في النظام الماركسي هي كل شيء :

( ا ) هي الهدف والغاية ،

( ب ) وهي الخصم والحكم ،

( ح ) وهي صاحبة رأس المال وربة العمل :

... فإن الظلم الذي يشعره بعض الأفراد من أجل تقديرهم في العمل يصير إلى حد قد في النفوس على النظام نفسه ، ثم يقبلون في الإهمال والتراخي في العمل ، وقد يتحول إلى انتقام التخريب فيما تملكه الدولة .

- وإذا كان مقياس العدل الاجتماعي في النظام الماركسي اللينيني يؤدي إلى ظلم بعض الأفراد من العمال ، كثر عددهم أو قل - كما رأينا - فإنه يحرم غيرهم تماماً ممن يسمون بإعداء الثورة ، وهم السابقون من أصحاب رؤوس الأموال في الصناعة ، وأصحاب المزارع الكبيرة ، ورجال الأحزاب السياسية ، ومعظم المثقفين ، والكتاب والمفكرين ؛ لأن الدولة عندئذ تحول حتماً دون إعطاء عمل لهم تأميناً للحكم ، وانتقاماً منهم ، وإذا قدرت لهم في أموالهم - التي تحولت إلى ملكية عامة - أرزاقاً ، فإنها لهم فيها ما يكفي فحسب للقامة العيش .

وهم على أية حال إن لم يودعوا السجون والمعتقلات الخاصة ، ليسوا أحراراً في إقامتهم ، وغنى تنقلاتهم على السواء .

وسيطلون في نظر الحكم الماركسي أعداء للثورة : لأنهم طالما كانوا يملكون مالا ، وإن لم ينحرفوا في استثماره ، وطالما كان المثقفون والمفكرون أصحاب قلم وتوجيه ، ولهم القدرة في أن يعلنوا تقدم لنظام الحكم ، فهم أعداء حقيقيون للثورة .

وكان ما ليس لدى عمال المصانع والمزارع من :

( ا ) مال ،

( ب ) ومنهج للتفكير ، وقدرة على الكتابة والبيان . . . هو سبب العداء لهم وللثورة العمالية ، وكان التناقض إذن بين العمال وأعدائهم في :

تناقض المال وعدمه ،

وتناقض الفكر والثقافة وعدمها ،

وكان الذي يطلب لأفراد المجتمع الماركسي اللينيني : هو الفقر مستمراً ،

والجهل والأمية الفكرية على الدوام حتى يكون ولاؤهم للثورة مؤكداً .

وإصرار هذا النظام — فيما يسميه بالتمثيل الشمي في المجالس النيابية والمحلية ، وفي

التشكيلات السياسية على العموم — على أن تكون الأغلبية من العمال والفلاحين ، فإنه

إصرار منه على اشتراط :

حرمان اليد من المال ،

وفقر الرأس من التفكير ،

يفراغ القلب من الإيمان ،

.. لأصحاب هذه الأغلبية ،

وإذن طلب الفكر الماركسي اللينيني تحقيق العدالة الاجتماعية على النحو الذي

يخططه ويلتزم به لا يحقق العدل بين أفراد المجتمع كافة : بل يحرم فريقاً ، ويبخس حق

فريق آخر منهم . وبالتالي لا يزيل الحقد ، ولا يحول دون الانتقام .

والمجتمع الأوربي على عصر الثورة الصناعية يوم جسم الفجوة بين أصحاب رؤوس

الأموال من جانب ، وعمال المصانع من جانب آخر كان يسلك مسلك « الأنانية » في التمييز

لمجموعة من أفرادها ، هي مجموعة أصحاب رؤوس الأموال ؛ ضد مجموعة أخرى فيه ، وهي مجموعة العمال .

والماركسية اللينينية عندما تقترح علاج هذه الفجوة - فيما تدعو إليه من تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إلغاء الملكية الفردية - تسلك كذلك مسلك الأنانية . والتحيز لفريق من أفراد المجتمع ، وهم العمال ، دون فريق آخر ، وهم أصحاب رؤوس الأموال .  
وإذن الرأسمالية أنانية ،

والاشتراكية الماركسية اللينينية أنانية أيضاً .

والفرق بين طريقتيهما هو أن الفريق الذي يتحيز له المجتمع في النظام الرأسمالي غير الفريق الذي يتحيز له المجتمع الماركسي اللينيني .

وإذا كان العمال في المجتمع الرأسمالي هم من الضعفاء والمستغلين ، فإن الأثرياء والمفكرين في النظام الماركسي اللينيني هم أولئك الضعفاء والمستغلون :

ولو أن المجتمع الأوربي لم يكن أنانياً في أولاه وفي أخراه ، لما كان هناك مشكل اجتماعي يحتدم فيه الصراع والقلق على نحو ما وجد على عهد الرأسمالية ، ولما طالب من حل لهذا المشكل يزيد في بؤس الناس ويبقى على الحقد والتزوع إلى الانتقام على عهد الماركسية اللينينية .

والوقاية من حدوث مثل هذا المشكل - وعلاجه إن وجد - هو إذن في تجنب سبيل الأنانية من جانب ، والعمل على إضعاف الحقد ونزعة الانتقام من جانب آخر .

لكن كيف يتجنب سبيل الأنانية في المعاملة ؟

وكيف نخفف من حدة الحقد ونزعة الانتقام بسببه ؟

ترك مجال النظر الأوربي ، ونعود بالنظر إلى الإسلام - كطريق للحياة -

ونحاول أن نتصور موقفه من هذا المشكل الاجتماعي خاصة - وهو المال في استغلاله -  
ومن توجيه الانسان بصفة عامة ليعيش في سلام واطمئنان ، وفي مودة وترايط أخوي  
مع من يعاشره في أسرته ، وفي مجتمعه المحلي ، وفي المجتمع البشري العالمي :

إن الاسلام يرى أن منفعة المال منفعة عامة لأفراد المجتمع جميعاً ، وإن كانت ملكيته  
ملكية خاصة : فهو بيد صاحبه ، ولكنه مستخلف عليه من الله . ومعنى ذلك : أن  
الاسلام لا يمنع الملكية الخاصة للمال ، ولا يحول دون المباشرة الفردية ، بل ربما كان  
يطلبها أولاً . ولكن يجب على من يملك المال ويباشر استثماره أن يراعى أن للآخرين  
من أفراد المجتمع المحرومين - دون مقابل منهم - حقاً فيه يتعين أدائه :

« آمنوا بالله ورسوله ،

وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ،

فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير» (١)

ويقول القرآن الكريم كذلك :

« إن الانسان خلق هلوهاً . إذا مسه الشر جزوعاً ، وإذا مسه الخير منوهاً .

« إلا المصلين . الذين هم على صلاتهم دائمون . والذين في أموالهم حق معلوم .

للسائل والمحروم . والذين يصدقون بيوم الدين» (٢)

والضمان في أداء صاحب المال حق الآخرين في مجتمعه - تطبيقاً لاستخلافه عليه

من الله - أمران :

( أ ) الايمان بالله .

( ب ) والتصديق بيوم الدين ، أى بالحياة الآخوية .

(١) سورة الحديد - ٧ .

(٢) سورة المعارج ٢٠ - ٢٥ .



— فمن يؤمن بالله يؤمن برسالته وبكتابه ، وقد فرض الله في كتابه استخلاف صاحب المال على ماله لمصلحته الذاتية ، ومصلحة من سواه في أمته ، وهو إذ يبشر استثمار المال عندئذ لا يرعى حق الآخر فيه فحسب — وبالأخص السائل والمحروم — وإنما أيضاً يرعى ما يوجبه الايمان بالله على المؤمن في معاملة أخيه المؤمن .

لا يبغضه أجره على عمل يؤديه ، ولا يكلمه أكثر من طاقته في العمل .  
وإن احتاج إلى عون في أداءه شاركه فيه : « إخوانكم خولكم (خدمكم) أطعموهم مما تطعمون أنفسكم ، واكسوهم مما تلبسون . وإن كلفتموهم بأمر لا يطيقون فأعينوهم على أدائه » .  
ولا ينقصه الكيل والميزان في البيع والشراء .  
ولا يخدعه أو يفشه في عقد يتفق معه عليه .

ولا يكرهه بطريق مباشرة أو غير مباشرة على إنجاز أمر فيه غبن لأحد الطرفين :

« وإلى مدين أخاهم شعيباً قال : يا قوم

اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ،

« ولا تنقصوا المكيال والميزان ،

« إني أراكم بخير ، وإني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم » (١) .

ولا يستوفى إذا اكتال على الناس ، ويخسر إذا كالمهم أو وزنهم :

« ويل للمطفئين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو

وزنهم يخسرون » .

والذي يستوفى من العادل عمله ، ثم يخسره إذا أعطاه أجره هو مطفئ ، وله

الويل في الآخرة .

— والتصدق بيوم الدين دافع آخر ، بجانب الاستخلاف على المال ، نحو الاستقامة وعدم الانحراف فيما جاء في توجيه كتاب الله خاصاً بالمال والمعاملة ، وبما يدعو إلى الرحمة والشفقة ويحض على التعاون والمودة : إذ المصدق بيوم الدين ينتظر جزاء الله عندئذ وهو جزاء المحسن على إحسانه ، والمسيء على إساءته . . . جزاء من استقام على استقامته ، وجزاء من انحرف على انحرافه .

ولا شك أن عامل الخوف من الجزاء ، كعامل الرغبة فيه — ممن هو صاحب الأمر كله في الوجود — من البواعث على إنجاز العمل المتقن ، والسلوك الحسن مع الآخرين :  
« اعملوا أئمة الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة ، وتفاخر بينكم ، وتكاثر في الأموال والأولاد :

« كمثل غيث أعجب الكفار نباته ، ثم يهيج فتراه مصفراً ، ثم يكون خطاماً ،  
وفي الآخرة عذاب شديد ، ومغفرة من الله ورضوان » .  
« وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور » (١) .

ففي هذه الآيات يصور القرآن الدنيا بهذه الصورة الخادعة البراقة ، التي ينتهي أمرها إلى « لا شيء » لا ليصرف المؤمنين عن متعتها ، وزينتها ولكن ليوصلهم إلى أنها لا تستحق التركيز عليها والايان بها وحدها ، كما لا يدعو شأنها إلى التخاصم والبغضاء فيما بينهم .

ولقد اعلمها كانت مغرية ، ولإغرائها كانت فتنة .  
وهنا كانت مرحلة الحياة فيها مرحلة عابرة ، وفي الوقت نفسه مرحلة اختبار :  
« وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور » .

ولأن الدنيا مرحلة أولى تليها مرحلة حياة أخيرة، كانت هذه المرحلة الأخيرة إما مرحلة عذاب شديد لمن انحرف في المرحلة السابقة في سلوكه والتعامل معه، أو مرحلة مغفرة من الله ورضوان منه لمن استقام واتبع ما أنزل من عند الله في تصرفه.

وبالإيمان :

(أ) بالله ،

(ب) وباليوم الآخر ،

... لا تقوم مشكلة إجتماعية كنتلك التي قامت في المجتمع الغربي الصناعي بين أصحاب رؤوس الأموال ، والعمال في مصانعهم ، وبالتالي لا يحتاج الأمر إلى حل كمثل الحل الذي تفرضه الماركسية اللينينية :

إن الأثريه من المؤمنين بالله لا يتحول ثراؤهم مهما عظم — يوماً ما — إلى «رأسمالية» لأن الرأسمالية ليست هي ملكية المال الوفير ، ولكنها الإماعة إلى الغير بسبب ملكية المال ، قل أو أكثر :

« فالربا » هو : رأسمالية ، وإن قل ماله .

وثروة الصحابي عبدالرحمن بن عوف، وكذا ثروة الخليفة عثمان بن عفان —رضى الله عنهما — على ضخامتها ليست رأسمالية ؛ لأنهم لم يسيثوا استخدامها ، ولم ينتج بسبب ضخامتها ضرر لأحد... بل على العكس : كانت منفعتها عائدة على المسلمين جميعاً . وأيضاً فإن المؤمنين مطالبون في أموالهم بالإففاق منها على غيرهم من أفراد الأمة إنفاقاً لا يقابله إلا وجه الله ، ولا ينفقون منها على أنفسهم إلا بقدر حاجتهم إلى الإففاق :

« ... ويسألونك ماذا ينفقون ؟

« قل : العفو ، كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون <sup>(١)</sup> » .

فألاية توضح أن حدود الإنفاق لوجه الله هي فيما يزيد عن الحاجة الخاصة لصاحب المال إلى مال .

والإسلام يعير أهمية كبرى . . لأن يكون الإنفاق في سبيل الله فيما وراء الحاجة مرتبطاً بإدارة صاحب المال واختياره ، وليس عن طريق الإكراه والإلزام . إذ أخص ما تتميز به إنسانية الإنسان هو المشيئة والحرية الفردية . ولذا يعني القرآن بالترغيب في الإنفاق ، دون الأمر بالإلزام :

« وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين . »

... فألاية ترغب في الانفاق لصالح الأمة ، في غير مقابل من أحد ، إلا وعد صاحب الملك كله وهو الله سبحانه وتعالى : « فهو يخلفه ، وهو خير الرازقين .

ولأن قضية الإنفاق إذن فيما وراء الحاجة في سبيل الأمة — أو سبيل الله — تعتبر قضية بدئية ، وتكاد تكون صفة ملازمة للإيمان بالله ، جاء تعبير القرآن تعبيراً إخبارياً :

« ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهرآ<sup>(١)</sup> . »

.. كما جاء في وصف المؤمنين :

« وأمرهم شورى بينهم . »

« ومما رزقناهم ينفقون »<sup>(٢)</sup> .

... مما يشعر بأن الإنفاق لصالح الآخرين — عدا الذات — أمر مفروغ منه ، طالما وجد الإيمان صفة للمؤمن ، أو للجماعة المؤمنة على حد سواء .

وإذ قرن القرآن في وصف المؤمنين كأمة وجماعة هنا صفة : إنفاق المال لوجه الله بالشورى بين المؤمنين في أمورهم في الدنيا ... فلكي يوضح :

أن الشورى في علاج شأن المؤمنين لا تقل أهمية عن إنفاق المال وراء الحاجة لإصلاح أمرهم ومد منافذ الحق في صفوفهم .

وإن إنفاق المال لا يقل كذلك أهمية عن الشورى ، إذا ما أريد للأمة الإسلامية أن تكون أمة متماسكة وقوية في مواجهة ضعف داخلي أو اعتداء خارجي .

والإسلام بمد هذه الإشارة القصيرة إلى بعض آيات القرآن الكريم ، لا يترك في حياة المؤمن به فراغاً يشغله بالانحراف في استثمار المال ، على نحو يضر الآخرين . معه في مجتمعه وأمنه .

إذ نبيه عن :

« التطفيف » في المال من جانب ،

وطلبُ إنفاق العفو في سبيل المصلحة العامة من جانب آخر :

... يجعل من المؤمن به إنساناً غير أناني ، كما يمكن من نفسه الروح الجماعية ، التي تدفعه إلى تحقيق أسس السلام ، والاطمئنان بينه وبين الآخرين . معه في مجتمعه ، وهي التحاب ، والتعاطف ، والتواد ، والتعاون ، والترابط .

وعن هذه « الروح الجماعية » - وليس عن إعلان شعار الاشتراكية - لا يقوم « صراع » بين الطبقات ، لأن الجو لم يهباله ، وأرض المجتمع غير صالحة لتنبت بذوره . وأيضاً بهذه الروح الجماعية الإسلامية وحدها - وليس بالماركسية اللينينية - تصفى مشكلة الصراع الطبقي إن وجدت في جو يساعد عليه ، وهو جو « الأنانية » وميادتها ، وهو ذلك الجو الذي يهيء القيام للنظام الرأسمالي ، وكذلك الجو الآخر الذي يضاحبه الفلسفة المادية التاريخية لماركس وتلاميذه في محاولتها إنهاء هذا الصراع .

ولولا أن النظام الرأسمالي تساهم القوة ، وهي القوة العالمية الأولى في وقتنا الحاضر ...

... ولولا أيضاً أن النظام الماركسي اللينيني يقيم على بطش القوة وإرهاب  
اللا أخلاقية المادية ، وهي القوة العالمية الثانية في وقتنا الحاضر كذلك :

... لكانت الفوضى التي لا تنتهى آثارها من سفك الدماء في قتال لا تحدد أطرافه ،  
ومن خصومة يشتد أمرها ، كلما مر عليها الزمن في مجتمعات الشرق والغرب على السواء .  
إن وجود النظامين في الحكم ، وهما النظام الرأسمالى والماركسي اللينيني ليس لقيمة  
فلسفتهما ذاتياً ، بل بقوة الذرة والصاروخ ، وهما قوة غير عادية لم يشهدا التاريخ البشرى  
من قبل .

أما الإسلام : فلأنه يعتمد على « المشيئة الحرة » في إيمان المؤمن — وقد جد من هذه  
المشيئة إكراه انبثق من النظامين لنظامه في مجتمع المسلمين — فلا يستطيع أن ينافس  
أحداً منهما ، فضلاً عن كليهما معاً ، وبالتالي لا يستطيع نظامه أن يظهر في إنسانته أمام  
الصيحات المستمرة التي تطلقها أجهزة الإعلام المختلفة في حروب أيديولوجية لا يخدم  
أوارها ، لهذه الأيديولوجية أولئك ، ضد الأيديولوجية الأخرى .

وضعف الإسلام ليس بضعف نظامه للحياة ، ولكن بضعف المسلمين في تبعيته  
لإحدى الأيديولوجيات الأجنبية ، ثم بضعف استطاعتهم على الاستقلال في تقييم نظم  
الحياة ، وفي مقدمتها : الإسلام .

إن الإسلام إذ ينهى عن :

« التطفيف » يمهّد الطريق لتحقيق العدل في المعاملات المالية ،

وإذ يطلب إنفاق « العفو » من المال يحمل على ملوك طريق الإحسان .

... والإحسان فوق العدل والتوازن الاجتماعى : إنه يحمل على العطاء أكثر من

الأخذ ، والأداء أكثر من الطلب ، وذلك هو سبيل السلام وقوة التضامن .

إن « الأنانية » كانت — وما تزال — مصدر الشرف في النفس البشرية والمجتمع  
البشرى على السواء .

وإن « الروح الجماعية » الناشئة عن الإيمان بالله واليوم الآخر كانت — وما تزال —  
مصدر الخير للإنسان والمجتمع الإنساني معاً .

والعبارة هي بالطريق الذي يحدد من « أنانية » الفرد ليصلح المجتمع ، وليست العبارة  
باسم الفلسفة وزمن صدورها ، ولا بوقوع الإسلام في وقت مضى وانتهى .





# النظرة إلى الحرية الفردية

## دعوة إلى إفساء الفرد في المجتمع

يتحدث النظام الماركسي اللينيني عن: «الحرية السياسية» للورد، وعن الديمقراطية الشعبية كنتيجة مقررة لتحويل «رأس مال الأفراد» إلى «رأس مال الدولة» ونقل ملكية المال الخاص إلى ما يسمى بالقطاع العام. ويعلل تقرير هذه النتيجة، وخصيتها بزوال «استغلال رأس المال» إذا ما تم هذا التحويل.

و «استغلال» رأس المال في نظر الماركسية إذن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بملكية الأفراد للمال، كما أن زوال هذا الاستغلال في نظرها أيضاً مرتبط ارتباطاً تاماً بملكية الدولة للمال.

فإذا تحولت ملكية المال إلى الدولة - أصبح هنتند - في نظر الماركسية اللينينية - للأفراد حرية تامة في التعبير وإبداء الرأي، وأصبح الذين كانوا لا يملكون هذه الحرية من قبل - من الذين يعملون كأجراء لدى أصحاب رؤوس الأموال الخاصة - يملكونها الآن بعد التحول.

أصبحت لجميع أفراد الشعب حرية في التصويت، وفي اختيار الزعماء والقادة، بل وفي توجيه دفة الحكم، وفي التشريع، وفي تحديد أهداف الدولة.

أصبح لكل فرد أن يقول ما يشاء، وأن يعبر عما يريد، دون رهبة وبلا خوف من بطش حاكم، أو من حرمانه من العمل والأجر عليه.

وفي نظر الماركسية اللينينية إذن أن أصحاب رؤوس الأموال في الشركات والمصانع

وكذا أصحاب الإقطاع في الزراعة، هم وحدهم مستعبدو الشعب وجلادوه، وهم أصحاب السخرة ومهدرو كرامة أفراده الإنسانية .. هم الأعداء الحقيقيون للشعب ولجاهلته ..

أما الدولة فهي الأب الخنون الأهل للمجتمع،

... وهي صاحبة العدالة الاجتماعية فيه،

... وهي الراعية للكرامات والقيم الإنسانية،

... وهي الضامنة والمتكفلة للجميع بحياة أفضل وحرية غير مقيدة .

حقيقة إن الأفراد قد يظفون بما لهم .. « إن الإنسان ليظنى . أن رآه استغنى » -

وحقيقة أنهم قد يسخرون غيرهم عن طريق ما يملكون .

... وقد يحفظون بحقوق هؤلاء الغير ويقصرون في رعايتهم، وفيما يجب أن يكون

عليه وضعهم كبشر، وفيما يجب أن تكون عليه العلاقة الإنسانية كذلك بين فرد وآخر ومواطن ومواطن في مجتمع واحد تسوده قيم واحدة وأهداف واضحة .

... ولكن عندما تتحول الملكية الخاصة إلى ملكية عامة ، وتصبح الدولة هي

المالكة ، أو يصبح رأس المال في الدولة ملكا لجميع الأفراد .. من الذي يتصرف في هذا المال ؟ تصرفاً أخيراً ؟

أو بعبارة أخرى : من الذي يصبح من بين الأفراد صاحب المنح والحرمان لغيره

من هذا المال ؟

أيصبح جميع الأفراد في المجتمع عندئذ أصحاب صلاحية للأخذ والإعطاء من هذا

المال وأصحاب أهلية في توجيهه ؟

أم يصبح عدد محدود من الأفراد ينتهي إلى فرد واحد، وهو صاحب الصلاحية

والأهلية في التصرف في «رأس مال الدولة»، وهو صاحب النفوذ والكلمة الأخيرة في

التوجيه في الدولة ، في الحزب أو المكتب السياسي ؟

لا يمكن أن يكون جميع أفراد المجتمع في النظام الماركسي اللينيني عندما تصبح الدولة هي صاحبة رأس المال في المجتمع دون الأفراد . . أصحاب صلاحية وأهلية في التصرف في رأس المال العام عندئذ . وإلا كانت الملكية العامة مصدر فوضى وخصومة ونزاع ، بدلا من أن تكون مصدر سلام وتعاون كما يدعيه النظام نفسه . وإلا كانت الملكية العامة أيضاً مشارح أهلية لا ينتهي أوارها . . وإلا كانت كذلك نهياً مباحاً . . وأخيراً كانت تخريباً للملكية نفسها ، وإتلافاً للاقتصاد القومي كله .

« حزمة » الأفراد التي ينتهي أمر التصرف فيها إلى واحد يتزعمها ، لا يبعد أن يكون شأنها شأن الأفراد المستغلين من أصحاب الملكيات الخاصة في النظام غير الماركسي ، وهو النظام الديمقراطي الحر ، على نحو ما يصوره دعاة الماركسية .

لا يبعد أن تكون « حزمة » الأفراد هذه في استغلالها للقطاع العام والملكية العامة على نحو غير مألوف إلا في الإقطاع على عهد الحكم المطلق أو النظام القبلي .  
... تتخذ هذه « الحزمة » أو هذه العصابة من رأس امال الدولة مصدراً للإفناق واضح الانحراف على :

ثلل المحاسيب في متعهم في القصور والرحلات وفي الترف من كل لون .  
وعلى الأفاقين ممن يقومون بالأعمال غير الأخلاقية ضد المواطنين لتكوين نظام حكمهم من البقاء والاستقرار .

على المنافيين ممن يروجون تصرف النظام ويبررون قبوله .  
وعلى أجهزة الخابرات في الداخل والخارج ، لتصيد المعارضين لنظام الحكم والعمل على إسكاتهم بإبادتهم أو بتعذيبهم .  
وعلى الشرطة السرية .

... وليس أخيراً على الجماعة المسلحة التي يطلق عليها اسم الجيش . وهي جماعة

تستمتع بامتيازات عن المواطنين الآخرين ، قلماً كان يستمتع بها جيش احتلال في عصر من العصور ، في مقابل عرضها لعضلاتها في المناسبات ، أو عندما يقتضى الأمر ، من التخويف والإرهاب للآخرين .

ومع ذلك لا يمكن :

معارضة هذه « الحزمة » ،

ولا الإعلان عن انحرافاتها ،

ولا النقد المباشر لسلوكها :

لأن جميع وسائل الإعلان في عصرنا القائم تسيطر عليها هذه « الحزمة » ولا تدع متنفساً فيها لرأى آخر خير ما تراه .

ولأن هذه « الحزمة » من المتسلطين باسم اللينينيه أو الشيوعية تملك وحدها التصرف في « رأس مال الدولة » أى ملكية القطاع العام بالإعطاء والحرمان . . كان جميع الأفراد الآخرين من المواطنين أشبه بالأجراء الذين يتحكم فيهم رب العمل ، ولا يملكون معارضته أو مناقضة رأيه ولو بالتعبير الهادىء ، وعليهم فقط أن يطيعوه طاعة عمياء ، سواء في قبول قية الأجر أو في قبول نوع العمل الذى يحمده هو .

وعندئذ يصبح « رأس مال الدولة » في النظام الماركسى مصدراً لسيادة المتصرفين فيه من القلة المتسلطة ، كما تصبح له فاعلية لا تحد في الإكراه على العمل وقبول الأجر عليه .

وهنا لا يكون تحويل رأس المال من الأفراد إلى « الدولة » كما يطلب النظام الماركسى اللينينى مقدمة للحرية الاجتماعية التى تتمثل في :

التعبير الحر للأفراد .

والنقد الحر لسلوك السياسيين والقائمين بشأن الدولة .

... بل هو يصبح أداة للتسخير والهوان والمذلة ، كما هو وسيلة للإرهاب والتسلط

وذلك لا يتفق إطلاقاً مع الجو الذي يهنا للحرية الاجتماعية والسياسية كما ينبغي .  
إن تحويل رأس المال من أيدي الأفراد إلى «رأس مال الدولة» في النظام الماركسي  
اللينيني إذن هو يهيء فرصة الطاعة المطلقة تجاه «الحزمة المتسلطة» على المواطنين الآخرين،  
وينقل لأفراد هذه العصاة «قدسية الشرك» التي كان يمنحها للشركون فيما مضى في  
المعتقدات الوثنية لألهتهم ، خوفاً من ضررهم وأذامهم ، أو طمعاً في عطائهم ورضائهم .  
ويصبح أفراد هذه «الحزمة» كالآرباب ، التي يتزعما رب أكبر ، يدين له الجميع  
بالولاء ؛ خشية جيروته وانتقامه .

وعلى جميع العابدين لهذه الأوثان أن يبقوا في تقربهم وولائهم ، وألا يحرخوا في  
جوانب صدورهم إلا الرضا والبقاء على عهد الربوبية المقدسة لهم<sup>(١)</sup>

١ — على أثر الحركة التحررية التي قامت في تشيكوسلوفاكيا في فبراير عام ١٩٦٨  
ومحاولة ضغط الاتحاد السوفيتي للإبقاء على النظام الشيوعي ... فقد اتفق بين زعيم  
الحزب التشيكوسلوفاكي Dubchik والانحاء السوفيتي - اوردته مجلة نيوزويك  
Newsweek في عدد ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ على النحو التالي :

« إن رئيس الحزب التشيكوسلوفاكي قد دفع الثمن باهظاً للحيولة دون الغزو العسكري  
السوفيتي في نظام حكمه الحر ، وذلك طبقاً لمصادر أوربا الشرقية :  
إذ وجب عليه أن يعطى السوفيت ضماناً وتأكيذاً لست نقاط :  
- ضمان استمرار نظام الحزب الواحد وهو الحزب الشيوعي .  
- عدم إنشاء ملكية خاصة في الصناعة .  
- تقييد حرية الصحافة .  
- الخضوع لحلف وارسو .

- عدم مراجعة الحكم السوفيتي فيما مضى واظهار عيوبه  
- صداقة إيجابية بين تشيكوسلوفاكيا وجيرانها من البلاد الشيوعية .  
ومن النقاط الثلاث الأولى يتجلى مدى حرص الحكم الماركسي اللينيني على السيطرة  
على رأس المال الذي أصبح «رأس مال الدولة» وعدم مشاركة النفوذ عن طريقه لتبر==

وتنقل بذلك إلى الحزب الشيوعي في أي نظام ماركسي لينيني - وهو الذي يمثل هذه الزمرة للسلطة ، كما تنقل إلى الأيدولوجية الماركسية نفسها - قدسية الكنيسة الأرثوذكسية ورجالها ، وقدسية الكتاب المقدس وما يتضمنه من وصايا ، تلك القدسية التي كانت تعرف في النظام الكنسي المسيحي في روميا القيصرية ، قبل قيام الانقلاب الدموي البلشفي في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وهو الانقلاب الذي أطاح بنظام ثورة فبراير من العام نفسه ، وبالتالي أطاح بالحكم القيصري كله .

.. ليس هناك ضمان إذن في النظام الماركسي اللينيني يحول دون صيرورة « رأس مال الدولة » إلى مصدر للاستغلال البشع ، والانحراف الواضح ، والتحكم السافر ، وإكراه المواطنين على الطاعة والخضوع .

... ليس هناك ضمان إذن في النظام الماركسي اللينيني يوقف تحول « المجموعة » أو العصابة التي بيدها الحكم إلى « أرباب وآلهة » ، ولكن من البشر الذين لا يحمنون حشماً ، وإن كانوا يستطيعون :

التخريب في الاقتصاد القومي .

والإفساد في العلاقات بين الناس .

ونشر اللاأخلاقية في سلوك الأفراد .

والحجر على التفكير المستقيم .

وإعلاء صوت الإرهاب والتعذيب لمن يخالف بالرأى بكلمة ينطق بها أو يكتبها ، أو يهمس بها في مجلس خاص .

---

== أعضاء الحزب الشيوعي ، ثم مدى الحرص على كبت حرية الرأي والنقد ، وفي الوقت نفسه مدى المحافظة على قدسية التصرف للزمرة الحاكمة .

... ليس هناك ضمان إذن في النظام الماركسي اللينيني يحول دون التسخير الجماعي للأمة أو للشعب ، الذي قفزت لحكمه عصاة تتحكم فيها كل غرائز النهم والسيطرة والحكم والاستغلال في أسوأ صورة .

... بل على العكس : إن إلغاء الملكية الفردية وتكوين ما يسمى « بملكية الدولة » أو بالقطاع العام أو « بالملكية العامة » أو « بملكية الشعب والعمال » وغير ذلك من الأسماء الخادعة ... — ليست على القطع — طريقاً لازدهار الاقتصاد القومي ، ولا لرفع مستوى المعيشة ، بقدر ما هو طريق معبد للاستغلال الجماعي لصالح مجموعة أو عصاة يتسلط عليها فرد .

وإذا تحكّم التسلط وسادت غرائز النهم والجشع والافساد والتخريب .. فليس هناك سبيل إطلاقاً إلى ما يسمى بـ « الحرية الاجتماعية » التي يدعيها النظام الماركسي اللينيني . إن رق الأفراد وجد في عصور الجاهلية ، ولكن رق الجماعات واستعبادها وجد في ظل النظام الماركسي اللينيني وفي القرن العشرين .

كيف تكون هناك حرية فردية في التعبير ، والنقد ، والانتخاب ، في ظل هذا النظام ، وهو يفرض قدامة للحزب الشيوعي ولتصرفاته ، ويجعله يعلو الدولة التي هي بدورها تملق قيم الأفراد ووجودهم في هذا النظام ؟

كيف تكون هناك حرية انتخابية في اختيار زعيم الحزب أو رئيس الدولة ، وهو مؤله أو شبه إله ، لا يمكن أن يحدث بخاطر مواطن في ظل هذا النظام نقد « تصرفه » أو تخيل « لصورته » على الحقيقة ؟ !

\* \* \*

إن الحرية الفردية في التعبير ، والنقد مرتبطة حقاً بالسيادة على المعنة ، ولكنها لا تتحقق إلا بسيادة الفرد على نفسه ، وليست بسيادة « الدولة » التي تتجسم في الواقع

فى النظام الماركسى فى عصابة معينة محدودة، وفى زعيم يتزعم هذه العصابة بكل أساليب الإغراء والإرهاب، وليس بأسلوب الاستقامة فى التفكير والتصرف والتوجيه، وهو أسلوب الإنسان المهذب.

إن الذى يسود على معدته وعلى غرائزه يمكنه أن يعبر تعبيراً حراً غير خاضع فى أى مؤثر، سوى ما يؤمن به هو — سوى ما يعتقد — لأنه الذى يسود بذاته وبما يملك من إرادة قوية.

وسبيل الإرادة القوية ليس إذلال «الدولة» للفرد، وليس استغلال جماعة الحزب الشيوعى فى النظام الماركسى للفرد، وليس كبت هذه الجماعة لشخصية الفرد، وجعلها ترمساً فى عجلة، وليست مطالبته بتأليه الزعيم الحاكم وتقديسه: لأن تلك كلها وسائل إضعاف وليست مصادر تقوية.

... وأما الأمر الذى يمكن الفرد من قوة الإرادة، وبالتالي يمكنه من السيادة على نفسه وشهوته وغرائزه، ومن توجيهها توجيهاً سليماً إنسانياً... هو فى عبادة الصوم فى الإسلام فى الدرجة الأولى.

فهى وحدها التى تجعل منه إنساناً يكون له اكتفاء ذاتى بالرقابة على تصرفاته وهى رقابته على نفسه. ومن بين هذه التصرفات إمساكه اليوم كله عن الأكل والشرب، وعما يمنع الإنسان عادة مدة شهر رمضان. من بين هذه التصرفات الاستمرار فى الحرمان الذى فرضه على نفسه مدة معينة بإيمانه بالله، إيماناً لم تشبه كراهية ولا إجبار. وبالرقابة على حرمان المعدة فترة معينة يصبح الحرمان أمراً ميسوراً — إن فرض على الإنسان — فى وقت يخير فيه بين حرية الرأى، أو الخلد من مطالب المعدة وشهوة النفس.

ثم يأتى فى العبادة الإسلامية بعد ذلك دور الزكاة، وهو دور إرادى كذلك، لأنه إعطاء مالك تشح النفس عادة فى سبيل جمعه واقتنائه عن رضاء ومحبة وطواعية.



فالمال يُمتلك ثم يُتنازل عنه ، ومتمعة الحياة : وبالأخص متعة البطن والفرج تشهى  
ثم لا ينظر إليها وتعف النفس عنها ، وتصبح أمراً غير مرغوب فيه بفعل الإرادة والإيمان .  
وبقية العبادات الإسلامية — وبالأخص الصلاة — تسهم بلاشك في صفاء النفس  
وصفاء العلاقة بين المؤمن وربّه . ذلك الصفاء الذي يتيح لإرادة الإنسان أن تقوى وأن  
تتحكم في السيادة على المعدة والفرج ، وبالتالي يتيح للإنسان صاحب السيادة على نفسه  
أن يعبر تعبيراً حراً في غير خوف من معدته — والتهديد بعدم ملئها ، وفي غير اكتراث  
بمن معه لقمة العيش — أهو صاحب رب العمل في النظام الرأسمالي أم الدولة في النظام  
الماركسي بعيداً عن التأثير به ؟

إن التربية الإسلامية على منهج الإيمان بالإسلام هي وحدها مصدر التوجيه السليم  
لحرية الفرد في التعبير ، وهي الضمان أيضاً لمباشرة هذه الحرية . . ثم هي في الوقت نفسه  
الضمان لعدم الطاعة والولاء لجماعة تتحكم في الرقاب بشعارات خادعة ، وتحت تأثير  
استخدام العضلات ، ووسائل الإرهاب والتعذيب . ثم هي أخيراً الضمان لعدم استغلال  
الإنسان للإنسان عن طريق التحكم في المعدة ولقمة العيش ، سواء أكان المستغل  
صاحب المال ورب العمل ، أم كان « الدولة » التي نُقلت إليها ملكية المال ، وأخذت  
لنفسها حق الوصاية على الأفراد ، باسم « الاشتراكية العالمية » ونظام « لينين » .



# فلسفة الماركسيّة اللينينية طريقٌ إلى التحكُّم ، وليست نظاماً للحكْم

إن شعار « التقدمية » في الفلسفة الماركسية « اللينينية » يتحول الآن — كما بدأ لنا في القرن العشرين إلى « الرجعية » : إلى القرن التاسع عشر ، وإلى الوقوف بالتطور الاجتماعي والتطبيق الصناعي عند أحداثه وأوضاعه .

وإن الصراع الطبقي .. الذي تؤسس عليه هذه الفلسفة طلبها بـ « الثورة العالمية العمالية » وباستخدام وسائل العنف والتخريب للمصانع والحضارات ، حتى يتحقق سقوط الرأسمالية وقيام الديكتاتورية العمالية .. أصبح يتضائل أثره منذ التقدم التكنولوجي عقب الحرب العالمية الثانية ، ومنذ تطور « الآلية » بعد النصف الثاني من القرن العشرين الذي أخذ يقلل من شأن اليد العاملة ، ويطلب المزيد في مقابل ذلك من العمل الفنى القائم على تنوع الثقافة .

ولذا أضحي شعار « الصراع الطبقي » دعوة إلى الحقد ، وسيطرته على التقابل الذي هو بين الفقر والامية أينما وجدا من جانب ، والثراء وتوجيه الفكر أينما كانا من جانب آخر .

وإن الدعوة إلى « العدالة الاجتماعية » تنتهى بإلغاء العدل بين الناس سواء بين العمال أنفسهم ، أو بينهم وبين من سواهم ممن كانوا أثرياء ، أو ينتسبون إلى العلم والفكر والثقافة في المجتمع ، ويصير أمر هذه العدالة إلى تمييز ، وبذلك تفقد خاصية الحل للمشاكل الاجتماعية ، الذي ادعت أنه عن طريقها وحدها ، تذهب تعقيداته ، ويمود الأمر في العلاقات عندئذ إلى وضع إنسانى طبيعى .

وإن « الحرية الفردية » التي طلب لها في هذه الفلسفة أن تكون مكفولة في ظل « الحرية الاجتماعية » ليس لها وجود على الإطلاق أمام سيادة الدولة وسيطرتها . وقد يشار في نظام الحكم القائم على هذه الفلسفة الماركسية اللينينية إلى وجود « الدولة » الحاضر في الحزب وقته ، ولكن لا يرى الفرد إطلاقاً حتى تكون له « حرية » إلا إذا نخصت مواطن أقدام رجال الحزب ! ومن البعيد أيضاً — إذا ما فحصت — أن يرى الفرد فيما تخلفه أقدامهم من آثار على أرض المجتمع !

وإذا أفسر التطبيق لفلسفة الماركسية ، أوضح التحليل لمبادئها على ضوء التغيير الاجتماعي التكنيكي ، أن شعارتها من :

(أ) التقديمية ،

(ب) والصراع الطبقي ،

(ج) والعدالة الاجتماعية ،

(د) والحرية الفردية :

تناقض مجريات الأمور في التطبيق لنظامها لسبب أو لآخر . . . كما تناقض بعضها ، وتناقض قبل ذلك المنطق السليم .

فلماذا الحرص على نظامها في الحكم ؟ ولماذا تنكسر القوى المادية لمساندته ؟

ولماذا تجند أساليب الدعاية المختلفة لإضفاء الوجه الإنساني عليه ؟

● أهو التسلط في الحكم من أجل التسلط فيه ؟

● أهو الميل إلى التوسع في رقعة السيادة والتوجيه ، لذات الميل إلى ذلك ؟

● أهو المنافع الاقتصادية التي يحققها التسلط ، والميل إلى التوسع ؟

إن الفلسفة الماركسية اللينينية إذا أخذت طريقها إلى السلطة حققت كل ذلك

من التسلط في الحكم ، ومن الميل إلى التوسع ، ومن المنافع الاقتصادية . : مما تطلبه شهوة النفس البشرية وتسمى إليه « الأنانية » .

إن حب التسلط شهوة ومطلبٌ للنفس الضعيفة . وإن حب السيطرة بالقوة وعن طريق الإرهاب والتعذيب ظاهرة من ظواهر النفس المريضة التي تستمتع بسياط القوة وهي تنزل على أبدان الآخرين ، أو بأداء الطاعة والولاء ، أو بطلب المساعدة على تخفيف الحرمان والجوع .

. . . وإن الميل إلى التوسع في السيادة يحمل عليه ميل إنساني آخر ، وهو الميل إلى الزعامة ، فإذا قوى هذا الميل الأخير وأصبح يحمل على التفرد فيها امتد ساعد الميل إلى التوسع في السيادة إرضاءً للميل إلى الزعامة والتفرد فيها . وهذا أيضاً شهوة النفس الضعيفة التي تسعى لتغطية ما بها من ضعف ، ولو بالسيادة على الآخرين .

. . . وإن حب الملك والافتناء لما تشبهه النفس التي تميل إلى أن يعظم شأنها بالمال والمنافع الاقتصادية . وهي تلك أيضاً نفس ضعيفة ، وليست لها مقومات الوجود الذاتي التي تدفعها إلى المنافسة ، ثم إلى مركز القوة الانسانية بخصائصها الذاتية نفسها .

فهنالك إذن نفوس ضعيفة تشتهي القوة في جوانبها العديدة : إن في السيطرة ، وإن في التوسع في السيادة ، وإن في امتلاك الثروات والتحكم فيها .

وهذه النفوس الضعيفة، التي تسعى إلى الحكم عن طريق التنظيمات السياسية ، إن كانت هناك تنظيمات سياسية — تقوم على الفلسفة الماركسية اللينينية ، وهي نفسها تسعى إلى « الثورة » أو « الانقلاب » لتقيم على أثره نظاماً ماركسياً لينينياً .

وقد يبدو أن السعي إلى « الثورة » أو « الانقلاب » يصور شجاعة — وليس ضعفاً — لمن يقوم بالثورة أو الانقلاب ، ولكن السعي إلى الثورة أو الانقلاب يأخذ طريقه أولاً من « المؤامرة » بعد « التنظيم السري » ، ولا يحتاج التدبير في أي منهما

إلا إلى « الاغراء » مرة و « الخداع » مرة أخرى . . . الاغراء بالتحكم وبالسلطة ،  
والخداع بالأيديولوجية ذات الطابع الإنساني البراق .

ولا شك أن الذى يستجيب إلى الاغراء ضعيف النفس ، وكذلك الذى ينخدع  
هو أميل إلى تصديق الخرافات ، أكثر من ميله إلى الوقوف على الحقيقة ، والبحث  
عنها . وهو أيضاً جانب ضعف فى النفس ، وعلى أية حال لا يمثل قوة فيها .

وفى مقابل هذه النفس الضعيفة التى تستجيب للإغراء والخداع فى المزامرة والتنظيم  
السرى ، ثم إذا نجحت فى الثورة أو فى الانقلاب أشبعت شهوتها فى التحكم والتسلط  
من تلك النفس الأخرى التى لا تغريها فتنة الحياة الدنيا ، ويخدعها بريق يتضح كذبه  
عند التأمل فيه ، وهى النفس القوية .

هذه النفس القوية كنتك التى نشاهدها عند رسول الله ﷺ :

وهذه دعوته إلى الحق عندما عرضها :

( ا ) لم يُكْرِهْ أَحَدًا عَلَيْهَا .

( ب ) ولم يتخذها مبيلاً إلى ملك أو تسلط ، ولا سلعة ، ولا حرقة .

( ج ) ولم يقاتل خصومه بسبب تقدم دعوته أو معارضتهم إياها .

( د ) ولم يسيء إلى من يسيء إلى دعوته ، بل سلك طريق الحسنى فى رد إساءته .

( هـ ) وجعل الأمر فى شئون أمته « شورى » .

( و ) ودعاهم إلى إنفاق « العفو » بعد أداء « الزكاة » .

( ز ) ولم يحرمهم من زينة الدنيا ومتاعها ، ولكن منعهم من الشرك الذى يؤدى  
إلى المادية الطاغية .

( ح ) وطلب الوقوف إلى جانب « العدل » و « الإحسان » .

... هذه النفس التي تفعل ذلك هي نفس قوية . تستمتع بظهور الحق وحده ، وليس بالتعذيب والإرهاب للآخرين ، تسلك طريق الصبر على الحق والشدائد والابتلاء بالجوع والحرمان والخوف — في سبيل الحق وظهوره ، ولكنها لا تسلك سبيل التسلط والاستعلاء والسعي إلى الزعامة والتفرد فيها ، والافتناء والتوسع فيه .

إن النفس القوية تعطى من نفسها . وإن النفس الضعيفة تأخذ من غيرها .

ولاشك أن الفلسفة الماركسية اللينينية خير سبيل للأخذ من الغير ، ولكنها أضعف طريق للإعطاء للآخرين .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين ، وهي توصل إلى إلغاء العمدل باسم العدالة الاجتماعية ؟

كيف تحصل على الإعطاء للآخرين ، وهي تحرم الأفراد من حرياتهم ومن وجودهم الشخصي ؟

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين ، وهي تدعو الأكترية الغالبة للاقتضاض على الأقلية التي أصبح جناحها مهيباً باسم صراع الطبقات .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين وهي تدعو إلى الوثنية وعبادة الإنسان للإنسان ؟

إن الفكر المادى التاريخى — أو الفلسفة الماركسية اللينينية — هي طريق ضعفاء النفوس الذين يستجيبون للإغراء ، ويقعون تحت تأثير الخداع ، وتهزم نشوة القوة المادية ، ويمتعمهم تعذيب الآخرين .

وإن الإسلام ، وإن دعوة الرسول محمد عليه السلام . . هو طريق النفوس القوية التي ترى قوتها في التحكم في شهواتها ، وليس في الآخريين . وترى عزتها في السيادة

على أهوائها وليس في استرقاق الآخرين واستغلالهم . وترى متعتها في القناعة الذاتية وليس في الشره بمتع الدنيا وزينتها .

إن الاسلام لم يعرف « الامبريالية » ولن يعرفها . وإنما عرفها الغرب في ظل الرأسمالية ، ويعرفها أيضاً في ظل الماركسية اللينينية . وهي التوسع في السيادة على حساب التوسع في الحرمان ، إن باسم المال أو باسم العدالة الاجتماعية :

إن امبريالية الغرب تعرف « الفئات لتطوى به أعناق الجياع وأصحاب الحاجة في البلاد الأفريقية والآسيوية . . وإن امبريالية الماركسية اللينينية تعرف « السلاح » لتقطع به رقاب هؤلاء في بلادهم .

وإذا لم تكن الرأسمالية هي الطريق الصحيح ، فليست الماركسية اللينينية هي البديل السليم . . كلماتها تنبثق عن « الأنانية » ، وكلماتها تتيح التحكم والتسلط ، وكلماتها تستمتع بحرمان الآخرين أو بعذابهم .

هل يتيقظ المسلمون ويعرفون إسلامهم طريقاً للحياة ، بعد إعادة الإيمان به ؟

إن استغلال « الحرمان » و « شقاء الكادحين » باسم الإنسانية في فلسفة ماركس هو المحور الذي يدور حوله تسلط الماركسية اللينينية وامتداد « الحزب » بالحكم .

ولكى يحافظ الحزب على هذا التسلط يحرص كل الحرص على بقاء الحرمان وبؤس العمال ، ووضعهم الطبقي السابق فيما يسميه الآن بالمجتمع العالی .

وإن « المال » إذ يلعب الدور الأول في توجيه الحكم الديمقراطي الغربي في « الحرمان » يلعب هذا الدور في التطبيق الماركسي اللينيني .

وإن « الرأسمالية » إذ مبيت - وتسبب إذا تزكت وشأنها - حرمان وشقاء للطبقة



العامة في المجتمع الرأسمالي ، « فرأسمالية الدولة » التي يقوم عليها الحزب الشيوعي ، في التسلط الماركسي تقصد إلى بقاء « الحرمان » و « الشقاء » للطبقة العاملة ، — كخطة مستهدفة — كي تحول دون تطلعات لبعضهم في المناقصة على الحكم ، أو في مباشرة الانقلاب على السلطة القائمة ، إن تحسن مستوى العامل وارتفع إلى إحساسه بالرغبة في الاستمتاع بالحياة ، بعد ملء معدته ، وتلبية نداء فرجه .

إن العامل في التسلط الماركسي اللينيني لا بد أن « يلهث » في سبيل لقمة العيش فقط ، ولا بد أن تكون حياته كلها ، ونشاطه فيها ، وتفكيره في مستقبله — إن كان يدرك مستقبله — لالتقاط هذه اللقمة من العيش .

قد يصادف ما تدهيه الماركسية اللينينية ضد الرأسمالية الغربية بعض الحق فيما تذكره من أن التوسع في الانتاج الاستهلاكي في المجتمعات الصناعية الغربية ، يعود إلى الرغبة في تحقيق الربح الوفير لأصحاب رؤوس الأموال في الإنتاج الصناعي . وحقاً إن هذه الرغبة لدى أصحاب رؤوس الأموال بعض العوامل في توسع الانتاج الصناعي في المجتمعات الغربية . ولكن هناك عوامل أخرى ، من بينها وأهمها :

قدرة المستهلك في المجتمع الصناعي الغربي على شراء سلع الاستهلاك . وهذه القدرة هي نتيجة « الفائض » من المال في يده بعد سد « الحاجة » في سبيل لقمة العيش له ولأسرته . وهذا الفائض من المال يبيعه رضاء الحياة المادية في المجتمع الذي يعيش فيه عن طريق زيادة الانتاج ، ووفرة الربح ، واستقرار العملة المحلية التي يسندها غطاء قوى من العملة الأجنبية ، جاء به تصدير فائض الانتاج إلى الأسواق العالمية .

والحق بعينه ما يقوم عليه مجتمع التسلط الماركسي اللينيني ، من تخطيط لإبعاد كثير من سلع الاستهلاك من التداول في السوق المحلية — إما بعدم إنتاجها إن كانت هناك قدرة على الانتاج ، وإما بعدم استيرادها من الأسواق الخارجية — بحجة أن بناء

اقتصاد المجتمع على مصدر الصناعة ، بجانب قيام الزراعة على أسس علمية ، يدعو مؤقتاً إلى عدم طرح ملع استهلاكية في السوق المحلية .

وهذه حجة متبقي قائمة ما بقي التسلسل الماركسي اللينييني نفسه ، لأن السبب الواقعي في ذلك هو المعجز المستمر في ميزان المدفوعات ، الناشئ عن النقص المطرد في الإنتاج الزراعي والصناعي إن كانت هناك مصادر للإنتاج الصناعي .

ونقص الإنتاج في هذا المجتمع يرجع في الحقيقة إلى « رأسمالية الدولة » بعد إلغاء الملكية الفردية : فالعمل في مصادر الإنتاج الصناعي والزراعي : —

( أ ) يصبح الآن « روتيناً » من جهة ،

( ب ) وبدون دافع نفسى من جهة ثانية ،

( ج ) وظاهرة « تواكلية » من جهة ثالثة .

... ومهما كان وقع الإكراه والتخويف نحو العمل أو الترغيب فيه ، فسيظل هذا العمل في كنه أقل ، وفي نوعه غير جيد أو غير متقن . وعندئذ لا يكون فائض إنتاج يصدر ، وإن وجد فلا يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية لقلة « جودته » . ويدفعه في السوق المحلية آئند « احتكار » الدولة من جهة ، والحاجة الماسة إليه « لدى » المستهلكين من جهة أخرى .

ونتيجة ذلك سيظل حتماً : —

١ — النقص في الإنتاج .

٢ — والمعجز في ميزان المدفوعات .

٣ — وقلة الأجور .

٤ — وارتفاع الأسعار ، وبالتالي ضعف القوة الشرائية لدى العامل والمستهلك .  
وهذه النتيجة — بما لها من هذه الجوانب الأربعة — تؤدي بدورها إلى :

ا ( بقاء مستوى المعيشة منخفضاً لدى العمال .

ب) وعدم وجود تطلمات إلى حياة أفضل ، رغماً تبذل الماركسية اللينينية من الحديث عن « الغد الأفضل » .

ج — واستكانة أفراد المجتمع وبقائهم في حظيرة « التواكل » على « الدولة »  
« والحزب » ، هو الهدف الأخير لهذا التسلط الماركسي اللينيني . وبمرور السنوات على  
هذا التسلط ربما يتحول التواكل على الدولة « والحزب » إلى « وثنية » وإلى  
« عبادة » فليست العبادة إلا خضوعاً وامتناعاً .

ولكن هنا خضوع اليأس وامتناعُ الذليل ، وليس خضوع المؤمن القوى لله .

# الفهرس

- \* — مقدمة الطبعة الثالثة . . . . . ٣
- \* — مقدمة الطبعة الأولى . . . . . ٧
- \* — خرافة الفكر المادى . . . . . ١٣
- \* — الدعوة إلى «التقدمية» رجوع بالتطور التكنولوجى والاجتماعى إلى القرن التاسع عشر . . . . . ١٧
- \* — الصراع الطبقي طلب لزيادة الحد والفرقة فى المجتمع . . . . . ٣٧
- \* — الدعوة إلى العدالة الاجتماعية — إلغاء للعدل فى المجتمع . . . . . ٤٧
- \* — النظرة إلى الحرية الفردية — دعوة إلى إفناء الفرد فى المجتمع . . . . . ٦٥
- \* — فلسفة الماركسية اللينينية طريق إلى التسلط ، وليست نظاماً للحكم . . . . . ٨٥

## كتب للثؤلف

- ١ - الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالامتعمو الغربى
- ٢ - الفكر الإسلامى المعاصر : مشكلات الحكم والتنوجه
- ٣ - الفكر الإسلامى المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل
- ٤ - الإسلام ونظم الحكم المعاصرة
- ٥ - الدين والدولة من توجه القرآن الكرىم
- ٦ - الإسلام فى حل مشكلات المجتمع المعاصر
- ٧ - الفكر الإسلامى فى تطوره
- ٨ - نظام التأمىن بىن هدى الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر
- ٩ - الإسلام فى الواقع الاىديولوجى المعاصر
- ١٠ - خمس رسائل إلى الشباب
- ١١ - غىوم تحجب الإسلام
- ١٢ - الجانب الإلهى من التفكر الإسلامى
- ١٣ - الإسلام فى حىاة المسلم
- ١٤ - رأى الدين بىن السائل والمجىب
- ١٥ - نحو القرآن الكرىم
- ١٦ - من مفاهىم القرآن فى العقىدة والسلوك
- ١٧ - منهج القرآن فى تطوير المجتمع
- ١٨ - الدين والحضارة الإنسانية

١٩ — فى التفسىر الموضوعى للقرآن الكرىم : الانسان والمجمع

٢٠ — تفسىر السور المكىة فى القرآن الكرىم :

(١) سورة المائدة (ب) سورة الأنعام

(ح) سورة الأعراف (د) سورة الصافات

(هـ) سورة الجن

### كتب تالية

تفسىر سورة يونس — سورة هود — سورة الشعراء — سورة المؤمنون

\* طلبة الثقافة فى القرن الثالث الهجرى : السهروردى

# هذا الكتاب

- كيف أن « التقدمة » التي صاح بها ( كارل ماركس ) في القرن التاسع عشر أصبحت في القرن العشرين : « رجعية » لا يحتملها التطور البشري . ؟
- كيف أن الوجه الذي صبغة ( كارل ماركس ) بأشارات الإنسانية ، كشف القناع عن زيفه ، وأبان أنه يعبر عن اللاإنسانية ، وهو ملطخ بدماء البشرية في السفك ، والإرهاب ، والتعذيب . ؟
- كيف أن « العدالة الاجتماعية » في فلسفة ( كارل ماركس ) أضحت شعاراً للخداع في سبيل تكوين الطبقة الجديدة من الأثرياء ، وهي طبقة الحزب وأهل الثقة . ؟؟
- كيف أن مبدأ « النقيض » و « نفيضة » أو مبدأ — الديالكت — في مجال الاقتصاد والمجتمع يؤدي — في نظر ماركس — إلى حتمية سقوط طبقة الإقطاع ورجال الصناعة من أصحاب رأس المال ، يؤدي حتماً كذلك إلى سقوط المجتمع العمالي إن قام ولو على سفك الدماء ، وكذلك إن ساندته ديكتاتورية الفرد . ؟
- كيف أن « البلشفية » — تؤدي إلى التسلط والتحكم ، وإلى زيادة الفقر والحرمان للفقراء والمحرومين . ؟
- وهذا الكتاب « تهافت الفكر المادي التاريخي » يجيب على هذه الأسئلة . ويفضح الالفاظ البراقة التي استخدمها — ماركس — وغيره . . . وبيّن أن « النظرة إلى الحرية الفردية ، دعوة إلى إفناء الفرد في المجتمع » ..
- ومؤلف الكتاب — غنى عن التعريف — بماضيه الطويل ، ومؤلفاته العديدة — في الكفاح للفكرة الإسلامية . أمام موجة الإلحاد والملحدين والمستعمرين والمبشرين . . . وخاض أعنف المعارك الفكرية — في أحلك الظروف — وخرج منها منتصراً — للفكرة الإسلامية — التي يعيش لها . . . ومكنه من ذلك ثقافته الأزهرية الأصيلة . وثقافته الغربية الواعية . . .
- ويسر « مكتبة وهبه » أن تقوم بنشر هذا الكتاب ليكون إحدى الدعائم في صدق — الافكار المستوردة — والغريبة عن الفكر الإسلامي الأصيل . . . ما